قضيـــة الشفاعـــة
عند الإمام محمد عبده
عـــرض ونقـــد

إعداد/
الدكتور/خالد فتحى محمد السيد عبد العزيز
مدرس العقيدة والفلسفة
بكلية أصول الدين والدعوة
بالزقازيق

P

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، وبعد.

فى السنوات الأخيرة نجد حملات شرسة وخطيرة موجهة إلى السنة النبوية المطهرة وإلى صاحبها عليه الصلاة والسلام، وذلك بمحاولة تشكيك المسلمين فى عقائدهم الثابتة وتجريد صاحبها عليه الصلاة والسلام من مقاماته وخصائصه، فنجد من أنكر عصمته، ومن أنكر معجزاته، ومن أنكر شفاعته لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم.

ويعد موضوع الشفاعة من أهم الموضوعات التى اتخذت كأسلوب للهجوم على السنة النبوية المطهرة وعلى صاحبها عليه الصلاة والسلام. فنجد من الباحثين من أنكر شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته، وزعم بأن الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم موضوعه ولا أساس لها من الصحة.

والمحقق فى أقوال هؤلاء الباحثين يجد أنهم لا يأتون بشئ جديد من فكرهم وإنما بحثوا فى كتب علم الكلام القديمة وأخذوا منها ما يوافق آراءهم من أقوال الخوارج والمعتزلة فى إنكار الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم، واستدلوا بنفس أدلتهم الواهية التى ناقشها أهل السنة والجماعة فى حينها وبينوا زيفها وبطلانها منذ قرون عديدة. ولكنهم قاموا بإحياء هذه الشبهة المدفونة الداحضة تحت عناوين جديدة.

ويعد الأستاذ الإمام محمد عبده بن حسن خير الله (١٢٦٦ هـ - ١٣٢٣هـ = ١٨٤٩م - ١٩٠٥م) رائداً من رواد الفكر الإسلامى الحديث الذين تركوا بصمات واضحة على العديد من المجالات والميادين الاجتماعية والسياسية والفكرية. فقد كانت حياته غاية فى النشاط ، كثير الترحال من بلد إلى أخرى ، وكان حريصاً على أن يقدم المثل والقدوة والريادة، مؤلفاته بها الكثير من الأفكار المهمة، لم يكن من خلال الوظائف التى تولاها مجرد مقلد للآخرين؛ بل ساعيا نحو التجديد. كما لم يترك مصدراً للمعرفة إلا وطرقه وبحث فيه سواء من كتب الفلاسفة أو المتكلمين أو المتصوفة أو من مصادر الفلسفة الغربية خصوصاً بعدما تعلم اللغة الفرنسية، فاستوعبت ثقافته الكثير من الاتجاهات الفكرية المعروفة فى تاريخ الفكر الإسلامى، وكانت لهذه الثقافة أثرها فى تشكيل فكره ومنهجه.

فكان للإمام محمد عبده أثرعميقً فى النهضة الفكرية الحديثة التى قامت فى مصر والعالم الإسلامى. ولقد كان لتعاليمه قيمة علمية فضلاً عما لها من قيمة تاريخية، فنجد أثر الإمام قوياًً، لا فى شئون الدين والأخلاق والتربية فحسب، بل فى مجالات الإصلاح الاجتماعي والسياسى فى مصر والعالم الإسلامى.

وتعد دراسة قضية الشفاعة عند الأستاذ الإمام محمد عبده من الدراسات التى تتصل بدراسة تراث الفكر الدينى الإسلامى الذى يختص بأمور العقيدة، وهذه قضية عامة لا تختص بزمان أو مكان يتصل فيها الحاضر بالماضى بالمستقبل، وتزداد هذه الصلة وثوقاً لاتصالها بأمور العقيدة، ولا أقصد بهذه الدراسة أن نبعث المشكلات الكلامية من مرقدها؛ ولكن القصد هو أخذ الصالح من هذه الأفكار، فلا تقتصر على فائدة الدراسة التاريخية للأفكار ، بل تتعداها إلى محاولة الإفادة من الصالح من هذه الأفكار.

ولقد كان للإمام محمد عبده فى موضوع الشفاعة رأيان أحدهما ذكره فى "رسالة العقيدة المحمدية" والآخر ذكره فى "تفسيره للقرآن الكريم" فأردت أن أبينهما مع بيان رأيه الأخير فى هذا الموضوع. وذكر رأيه فى الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم، ومعرفة مدى تأثره بالسابق وتأثيره فى اللاحق.

ومن أجل المشاركة فى الدفاع عن عقيدة الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم التى أثبتها أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة والإجماع، وأنكرها الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم من أهل الأهواء والبدع، ومن أجل معرفة إلى أى اتجاه يميل الأستاذ الإمام محمد عبده، أردت خوض البحث فى هذا الموضوع متبعاً المنهج التحليلى التاريخى النقدى.

ولتحقيق هذا المنهج قسمت هذا البحث إلى مقدمة ومطلبين وخاتمة.

أما المقدمة: فقد اشتملت على أهمية الموضوع وجدته، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث، وخطة البحث.

وأما المطلب الأول: فبعنوان " الشفاعة مفهومها وأنواعها وموقف الفرق الكلامية الإسلامية منها" وتحدثت فيه عن مفهوم الشفاعة ، وأنواعها ، وعن موقف الفرق الكلامية الإسلامية من الشفاعة فى الآخرة، وعن أدلة المثبتين والمنكرين لشفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته.

وأما المطلب الثاني : فبعنوان "موقف الإمام محمد عبده من الشفاعة" وتحدثت فيه عن رأى الإمام محمد عبده فى الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكرت أدلته على نفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم ، وقمت بمناقشتها ومناقشة رأى الإمام محمد عبده فى الأحاديث النبوية الواردة فى إثبات الشفاعة.

وأما الخاتمة : فقد اشتملت على أهم النتائج التى توصل إليها الباحث.

هذا ولقد بذلت فى هذا البحث قصارى جهدى حتى يخرج فى صورة لائقة بالبحث العلمى، فإن كنت قد وفقت فلله الحمد والمنة ، وإن كان غير ذلك فحسبى أننى اجتهدت، وأنا بشر أخطئ وأصيب وعذرى أننى بذلت أقصى ما فى وسعى، ولم آل جهداً فى العمل فى هذا البحث، فلا كمال إلا لله تعالى، ولا عصمة إلا لأنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

وأرجو أن يكون عملى هذا مقبولاً عند الله تعالى إنه سميع قريب

"وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" سورة هود آية ٨٨.

المطلب الأول
الشفاعة مفهومها وأنواعها وموقف الفرق الكلامية الإسلامية منها

أولاً: مفهوم الشفاعة

الشفاعة مصدر شفع يشفع، والشفع ضد الوتر وهو الزوج ، تقول كان وتراً فشفعته شفعاً أى صيرته زوجاً، فالشافع هو الذى يعين غيره فيصير معه شفعاً بعد أن كان وتراً، وشفع وتشفع أى طلب الشفاعة.[١] والشفاعة لغة: الوسيلة والطلب، قال ابن منظور (٦٣٠ – ٧١١ هـ): "الشفاعة كلام الشفيع للملك فى حاجة يسألها لغيره. وشفع إليه: فى معنى طلب إليه. والشافع: الطالب لغيره يتشفع به إلى المطلوب".[٢].

والشفاعة عرفاً: سؤال الخير من الغير للغير ، يقول العلامة الأمير (١١٥٤ – ١٢٣٢ هـ): "الشفاعة عرفاً سؤال الخير للغير"[٣]، ويقول الإمام محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٥ م): "الشفاعة المعروفة عند الناس هى أن يحمل الشافع المشفوع عنده على فعل أو ترك كان أراد غيره حكم به أم لا"[٤].

والشفاعة شرعاً: عرفها الشريف الجرجانى (٧٤٠ – ٨١٦ هـ) بقوله: "الشفاعة: هى السؤال فى التجاوز عن الذنوب من الذى وقع الجناية فى حقه" [٥]، وعرفها أبو البقاء الكفوى (١٠٢٨– ١٠٩٤هـ) بقوله : "الشفاعة هى سؤال فعل الخير وترك الضر عن الغير لأجل الغير على سبيل الضراعة"[٦]. وعرفها القاضى عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) بقوله: "الشفاعة اصطلاحاً: هى مسألة الغير أن ينفع غيره أو أن يدفع عنه مضرة"[٧]

---

[1]انظر : ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت ، حـ٨، مادة "شفع" ، ص ١٨٣. وأبو بكر الرازى: مختار الصحاح ، تحقيق / السيد محمود خاطر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة التاسعة، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٣٤١. وأبو البقاء الكفوى: الكليات ، تحقيق/ عدنان درويش ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م، ص ٥٣٦. والقاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق/ د/ عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، ص ٦٨٨.

[2]ابن منظور: لسان العرب، حـ ٨، مادة "شفع" ، ص ١٨٤.

[3]العلامة الأمير: حاشيته على شرح الشيخ عبد السلام على الجوهرة فى علم الكلام، دار الكتب العربية، مصر، ص ١٥٣.

[4]الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، دار الفكر، الطبعة الثانية ، بيروت، حـ١ ، ص ٣٠٧.

[5]الشريف الجرجانى: التعريفات، تحقيق/ محمد على أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة ، ٢٠٠٣م، ص ١٢٩.

[6]أبو البقاء الكفوى: الكليات ، ص ٥٣٦.

[7]القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨.

ثانياً: أنواع الشفاعة

من خلال التعريفات السابقة نجد الشفاعة نوعين لا يجمعهما إلا اللفظ اللغوى، النوع الأول الشفاعة الدنيوية، والثانى الشفاعة الأخروية.**ومما** لا شك فيه أن **الشفاعة الدنيوية** التى تعارف عليها الناس لا تليق بذاته تعالى، ولا صلة لنا بها ولا تدخل فى هذا البحث، وهذه الشفاعة هى الشفاعة عرفاً وهى: توسط عظيم لذى منصب أو جاه ليدفع عن شخص إساءة كان ينتويها أو يجلب إليه نفعاً كان لا يريده لذلك الشخص أو لا يخطر له على بال فهى الوساطة المعروفة لنا. وهذه الشفاعة وإن قبلت من الشفيع تغير عزم المشفوع عنده أو تجعله يبتدى أمراً جديداً، وهى بهذا المعنى مستحيلة على الله عز وجل ولا خلاف فى ذلك، يقول الإمام محمد رشيد رضا: "الشفاعة المعروفة عند الناس هى أن يحمل الشافع المشفوع عنده على فعل أو ترك كان أراد غيره – حكم به أم لا – فلا تتحقق الشفاعة إلا بترك الإرادة وفسخها لأجل الشفيع. فأما الحاكم العادل فإنه لا يقبل الشفاعة إلا إذا تغير علمه بما كان أراده أو حكم به. كأن كان أخطأ ثم عرف الصواب ورأى أن المصلحة أو العدل فى خلاف ما كان يريده أو حكم به. وأما الحاكم المستبد الظالم فإنه يقبل شفاعة المقربين عنده فى الشئ ، وهو عالم بأنه ظلم وأن العدل فى خلافه، ولكنه يفضل مصلحة ارتباطه بالشافع المقرب منه على العدالة. وكل من النوعين محال على الله تعالى، لأن إرادته تعالى على حسب علمه وعلمه أزلى لا يتغير"[١]

أما **الشفاعة فى الآخرة** فهى التى تتصل بالعقيدة وهى التى تدخل فى باب السمعيات من علم العقائد، وهى تختلف غاية الاختلاف عن الشفاعة فى الدنيا، لأن المشفوع عنده فى الآخرة هو الله عز وجل، وأن الوقت الذى سيتم فيه الشفاعة هو يوم القيامة. ويشترط فيها شروطاً تتلخص فيما يلى:-

١- أن يرضى الله عز وجل عن المشفوع له عنده لقوله تعالى: "ولا يشفعون إلا لمن ارتضى"[٢] فالكافر غير مرض عنه ولا شفاعة له أو فيه ويدل على ذلك ما رواه الإمام البخارى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال: "قيل يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول

---

[1] **الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ ١ ، ص ٣٠٧. وانظر : نفس المصدر، حـ ٣، ص ١٨.**

[2] **سورة الأنبياء: آية رقم ٢٨.**

منك لما رأيت حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه"[1].

٢- الإذن للشافع فليس لأحد حق أو فضل على الله عز وجل ليشفع عنده بغير إذنه، لقوله تعالى: "من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه"[٢]، وقوله تعالى: "ما من شفيع إلا من بعد إذنه"[٣]، وقوله تعالى: "يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه فمنهم شقى وسعيد"[٤]،

٣- الإذن للمشفوع فيه فليست الشفاعة مطلقاً فالنبى صلى الله عليه وسلم قد بين أنه بعد أن يؤذن له يحد له حداً ، وذلك الحد يتضمن أسماء المشفوع لهم ونوعية الشفاعة فيهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فأنطلق حتى أستأذن على ربى فيؤذن لى فإذا رأيت ربى وقعت ساجداً فيدعنى ما شاء الله ثم يقال ارفع رأسك وسل تعطه، وقل يسمع واشفع تشفع ، فأرفع رأسى فأحمده بتحميدة يعلمنيها، ثم أشفع ، فيحد لى حداً ، فأدخلهم الجنة"[٥] فالنبى صلى الله عليه وسلم يحد له حداً يتضمن أسماء المشفوع لهم ونوعية الشفاعة لكل فرد منهم ، وهى أنواع كثيرة نبينها فيما يلى:-

أنواع الشفاعة فى الآخرة

للشفاعة أنواع منها ما هو متفق عليه بين الفرق الكلامية الإسلامية ، ومنها ما خالف فيه الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم ، يقول العلامة الأمير: "يتعين اعتقاد أنه صلى الله عليه وسلم وإن كان له شفاعات إلا أن أعظمها شفاعته صلى الله عليه وسلم المختصة به للإراحة من طول الموقف وهى أول المقام المحمود، وثانيها: فى إدخال قوم الجنة بغير حساب وهى مختصة به صلى الله عليه وسلم فيما قال النووى، ثالثها: فيمن استحق دخول النار أن لا يدخلها ، وتردد النووى فى اختصاصها به صلى الله عليه وسلم، رابعها: فى إخراج الموحدين من النار، ويشاركه فى هذه الأنبياء والملائكة والمؤمنون، وفصل القاضى عياض فقال: إن

---

[1] أخرجه الإمام البخارى: صحيح البخارى ، دار الفكر، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٧م، كتاب العلم ، باب "الحرص على الحديث" ، حديث رقم ٩٩، حـ١ ، ص ١٠٠.

[2] سورة البقرة : آية رقم ٢٥٥.

[3] سورة يونس : آية رقم ٣.

[4] سورة هود: آية رقم ١٠٥.

[5] أخرجه الإمام البخارى: صحيح البخارى ، كتاب التوحيد، باب "وجوه يومئذ ناضرة"، حديث رقم ٧٢٨٥، حـ٤ ، ص ٣٧٨، ص ٣٧٩.

كانت هذه الشفاعة لإخراج من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان اختصت به صلى الله عليه وسلم ولا يشاركه غيره وإلا شاركه غيره فيها، خامسها: فى زيادة الدرجات فى الجنة لأهلها وجوز النووى اختصاصها به صلى الله عليه وسلم، سادسها: فى جماعة من صلحاء أمته ليتجاوز عنهم فى تقصيرهم فى الطاعات، سابعها : فيمن خلد فى النار من الكفار أن يخفف عنهم العذاب فى أوقات مخصوصة كأبى طالب وأبى لهب، ثامنها: فى أطفال المشركين أن لا يعذبوا ذكره جلال الدين السيوطى وغيره"[1].

وسوف أتكلم عن أنواع الشفاعة فى الآخرة بالتفصيل فيما يلى:

النوع الأول:

الشفاعة العظمى، الخاصة بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم من سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وقد وردت فيها أحاديث متواترة، منها ما رواه فى الصحيحين من حديث عمر بن جرير عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال: "أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم، فرفع إليه الذراع وكانت تعجبه ، فنهس منها نهسه ثم قال: أنا سيد الناس يوم القيامة ، وهل تدرون مم ذلك؟ يجمع الله الناس الأولين والآخرين فى صعيد واحد، يسمعهم الداعى، وينفذهم البصر، وتدنو الشمس، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطبقون ولا يحتملون، فيقول الناس: ألا ترون ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: عليكم بآدم، فيأتون آدم عليه السلام فيقولون له أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما قد بلغنا ؟ فيقول آدم: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهانى عن الشجرة فعصيته نفسى نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحاً فيقولون: يا نوح إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وقد سماك الله عبداً شكوراً، اشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربى عز وجل قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد كانت لى دعوة دعوتها على قومى، نفسى

---

[1] العلامة الأمير: حاشيته على شرح الشيخ عبد السلام على الجوهرة فى علم الكلام، ص ١٥٣. وانظر: العلامة أحمد الصاوى: حاشيته على شرح أبى البركات أحمد الدردير على منظومته فى العقائد المسماة بالخريدة البهية، المطبعة الأزهرية، الطبعة الرابعة، ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠م، ص ١٠٦. وابن أبى العز الحنفى: شرح الطحاوية ، تحقيق/ د/ أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ص ١٦٩ وما بعدها. ود/ محمود أبو دقيقة: القول السديد فى علم التوحيد، مطبعة العلوم ، القاهرة، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣م، حـ ٣، ص ٢١٩، ص ٢٢٠.

نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم ، فيقولون: يا إبراهيم ، أنت نبى الله وخليله من أهل الأرض اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول لهم إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله، وإنى قد كنت كذبت ثلاث كذبات، نفسى نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى موسى، فيأتون موسى فيقولون : يا موسى أنت رسول الله، فضلك الله برسالته وبكلامه على الناس، اشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنى قد قتلت نفساً لم أومر بقتلها، نفسى نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى عيسى . فيأتون عيسى فيقولون : يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها على مريم وروح منه، وكلمت الناس فى المهد صبياً، اشفع لنا ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ يقول عيسى: إن ربى قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله – ولم يذكر ذنباً – نفسى نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى محمد صلى الله عليه وسلم فيأتون محمداً صلى الله عليه وسلم فيقولون: يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فأنطلق فآتى تحت العرش، فأقع ساجداً لربى عز وجل ثم يفتح الله على من محامد وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلى، ثم يقال يا محمد ارفع رأسك ، سل تعطه ، واشفع تشفع، فأرفع رأسى ، فأقول: أمتى يارب، أمتى يارب، فيقال : يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب، ثم قال: والذى نفسى بيده إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وحمير، أو كما بين مكه وبصرى"[١].

وروى الإمام البخارى من حديث ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال: "إن الناس يصيرون يوم القيامة جثاً، كل أمه تتبع نبيها ، يقولون: يا فلان اشفع ، حتى تنتهى الشفاعة إلى النبى صلى الله عليه وسلم فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود"[٢] ويقول الشيخ أبو البركات

---

[1]أخرجه الإمام البخارى : صحيح البخارى، تحقيق / د/ مصطفى ديب البغاء، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م، كتاب التفسير، سورة الإسراء ، باب "ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكور" ،حديث رقم ٤٤٣٥، حـ٤ ، ص ١٧٤٥. والإمام مسلم فى صحيحه : راجع : صحيح مسلم بشرح النووى ، تحقيق / صدقى محمد جميل العطار ، دار الفكر ، بيروت، ٢٠٠٠م، كتاب الإيمان، باب" أدنى الجنة منزلة فيها"، حديث رقم ١٩٤ (٣٢٧)، حـ ٣، ص ٥٢ – ص ٥٤.

[2]أخرجه الإمام البخارى: صحيح البخارى، كتاب التفسير، سورة الإسراء، باب "عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً"،حديث رقم ٤٤٤١، حـ ٤ ص ١٧٤٨.

أحمد الدردير(١١٢٧ – ١٢٠١ هـ):" الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم إجماعا وذلك الوقت يذهبون إلى الرسل من آدم إلى عيسى فرداً فرداً فيسألونهم الشفاعة فى الانصراف من ذلك الموقف فكل يبدى حجة إلى أن يذهبوا إليه صلى الله عليه وسلم يسألونه الشفاعة فيقول أنا لها أنا لها فيسجد تحت العرش فيقول الله ارفع رأسك واشفع تشفع فيرفع رأسه وهذا هو المقام المحمود لأنه من حينها يكثر حمد الناس له"[٣].

النوع الثانى:

شفاعته صلى الله عليه وسلم فى أقوام ليدخلوا الجنة بغير حساب، ويدل على ذلك ما روى من حديث عمر بن جرير عن أبى هريرة السابق ، وما ورد فى صحيح الإمام البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "عرضت على الأمم ، فأخذ النبى يمر معه الأمة، والنبى يمر معه النفر، والنبى يمر معه العشرة، والنبى يمر معه الخمسة، والنبى يمر وحده، فنظرت فإذا سوادٌ كثير، قلت يا جبريل هؤلاء أمتى ؟ قال: لا ، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد كثير، قال هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب ، قلت: ولم قال كانوا لا يكتوون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون، فقام إليه عكاشة بن محصن فقال: ادع الله أن يجعلنى منهم قال: اللهم اجعله منهم، ثم قام إليه رجل آخر قال: ادع الله أن يجعلنى منهم ، قال سبقك بها عكاشة"[١].

النوع الثالث:

شفاعته صلى الله عليه وسلم أن يؤذن لجميع المؤمنين فى دخول الجنة، كما ورد فى صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " أنا أول شفيع فى الجنة لم يصدق نبى من الأنبياء ما صدقت ، وإن من الأنبياء نبياً ما يصدقه من أمته إلا رجل واحد"[٢].

النوع الرابع:

الشفاعة فى تخفيف العذاب عمن يستحقه كشفاعته صلى الله عليه وسلم فى عمه أبى طالب أن يخفف عنه عذابه ، كما ورد فى صحيح البخارى من حديث العباس بن عبد المطلب

---

[3] العلامة أبو البركات الدردير: شرح أبو البركات الدردير على منظومته فى العقائد المسماة بالخريدة البهية، بهامش حاشية العلامة أحمد الصاوى على شرح أبى البركات الدردير على منظومته فى العقائد، ص ١٠٦.

[1] أخرجه الإمام البخارى: صحيح البخارى، كتاب الرقاق ، باب "يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب"، حديث رقم ٦١٧٥، حـ ٥ ، ص ٢٣٩٦.

[2] أخرجه الإمام مسلم: صحيح مسلم بشرح النووى ، كتاب الإيمان، باب " فى قول النبى صلى الله عليه وسلم أنا أول الناس يشفع فى الجنة"، حديث رقم ١٩٦ (٣٣١) ، حـ ٣ ، ص ٥٨.

رضى الله عنه قال للنبى صلى الله عليه وسلم ما أغنيت عن عمك فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: "هو فى ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان فى الدرك الأسفل من النار"[٣]. وروى البخارى أيضا من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر عنده عمه أبو طالب فقال: "لعله تنفعه شفاعتى يوم القيامة فيجعل فى ضحضاح من النار، يبلغ كعبيه ، يغلى منه دماغه"[٤].

النوع الخامس:

شفاعته صلى الله عليه وسلم فى رفع درجات من يدخل الجنة فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم. وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة ، يقول الإمام أبو القاسم الزمخشرى (٤٦٧ – ٥٣٨هـ): "الشفاعة لا تنفع يومئذ لأنها تزيد فى درجات المرتضين"[٥]، ويقول الإمام سعد الدين التفتازانى (٧١٢ – ٧٩١هـ): "قصر المعتزلة الشفاعة على المطيعين والتائبين لرفع الدرجات وزيادة المثوبات"[١].

النوع السادس:

شفاعته صلى الله عليه وسلم فى أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة.

النوع السابع:

شفاعته صلى الله عليه وسلم فى أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار فيخرجون منها لقوله صلى الله عليه وسلم: شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى"[٢]، وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون.

---

[3] أخرجه الإمام البخارى: صحيح البخارى، كتاب فضائل الصحابة، باب "قصة أبى طالب" ،حديث رقم ٣٦٧٠، حـ ٣، ص ١٤٠٨.

[4] المرجع السابق: نفس الكتاب والباب، حديث رقم ٣٦٧٢، حـ٣، ص ١٤٠٩.

[5] الإمام أبو القاسم الزمخشرى: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، دار الفكر، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٣٩٧هـ – ١٩٨٨م ،حـ٤، ص ١٨٧. وانظر: القاضي عبدالجبار: تنزيه القرآن، دار النهضة الحديثة، بيروت، ص ٣٦٧. ومتشابة القرآن، تحقيق / عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة، حـ ٢، ص ٦٠٠.

[1] الإمام سعد الدين التفتازانى : شرح المقاصد، تحقيق / إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١م، حـ٣، ص ٣٩٩.

[2] أخرجه الإمام أبو داود: سنن أبى داود، تحقيق/ محمد عوامة ، مؤسسة الريان للطباعة، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، كتاب السنة ، باب " الشفاعة" ، حديث رقم ٤٧٠٦، حـ٥ ، ص ٤٤٤. والإمام

وهذا النوع وقع فيه النزاع بين الفرق الكلامية الإسلامية فأثبته أهل السنة والجماعة وأنكره الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم.

ثالثاً: موقف الفرق الكلامية الإسلامية من الشفاعة

لم يقع خلاف بين المسلمين فى أن لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم شفاعة فى الآخرة وإنما وقع الخلاف بينهم فى أن هذه الشفاعة لمن تكون، يقول القاضى عبد الجبار "لا خلاف بين الأمة فى شفاعة النبى صلى الله عليه وسلم ثابتة للأمة، وإنما الخلاف فى أنها تثبت لمن؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة"[٣] فحدد القاضى عبد الجبار فى هذا النص مذهب المعتزله بقوله (عندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين) وحدد مذهب غيرهم ممن يرون ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم بقوله: (وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة).

وأثبت أهل السنة والجماعة من **الأشاعرة والماتريدية** شفاعته صلى الله عليه وسلم فى أهل الكبائر من أمته، يقول الإمام الأشعرى (ت ٣٢٤ هـ): "قال أهل السنة والاستقامة، بشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته"[١]، ويقول أيضا: " قد أجمع المسلمون أن لرسول الله صلى الله عليه وسلم شفاعة ، فلمن الشفاعة؟ هى للمذنبين المرتكبين للكبائر؟ أم للمؤمنين المخلصين؟ فإن قالوا: للمذنبين المرتكبين للكبائر ، وافقوا"[٢]، ويقول القاضى الباقلانى (ت ٤٠٣ هـ): "إن أهل السنة والجماعة أجمعوا على صحة الشفاعة منه صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من هذه الأمة"[٣]، ويقول الإمام أبو منصور الماتريدى (ت ٣٣٣ هـ): " الشفاعة من أعظم ما احتج بها وقد جاء القرآن بها والآثار عن رسول الله. والشفاعة فى المعهود والمتعالم من الأمر تكون عند زلات يستوجب بها المقت والعقوبة ، فيعفى عن مرتكبه بشفاعة

أحمد: المسند، تحقيق / حمزة أحمد الزين، دار الحديث ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م، حديث رقم ١٣١٥٥، حـ ١١، ص ١٢٠.

[٣] **القاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٧، ص ٦٨٨.**

[١] **الإمام الأشعرى: مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين ، تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة ، ١٩٦٩م، حـ٢، ص ١٦٦.**

[٢] **الإمام الأشعرى: إلابانه عن أصول الديانة، تحقيق/ د/ فوقية حسين محمود، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة ، ١٩٨٧م، ص ٢٤١.**

[٣] **القاضى الباقلانى: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق/ محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م ، ص ١٦٢.**

الأخيار وأهل الرضا"[٤]، ويقول أيضا: "أما عندنا فإن الشفاعة تكون لأهل الذنوب ، لأن من لا ذنب له لا حاجة له إلى الشفاعة"[٥]، ويقول الإمام أبو المعين النسفى (ت ٥٠٨ هـ – ١١١٤م): "عندنا لما جاز أن يغفر الله تعالى لصاحب الكبيرة بفضله ورحمته وكانت المغفرة تحت الحكمة، جاز أن يغفر له بشفاعة الرسل والأنبياء عليهم السلام، وبشفاعة الأخيار من الآباء والأبناء والأقارب والأستاذين والتلامذة وغيرهم"[٦].

وأنكرت **المعتزلة** شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته ، يقول القاضى عبد الجبار:" إن الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة خلاف ما تقوله المرجئة"[٧]، ويقول الإمام أبو القاسم الزمخشرى (٤٦٧ – ٥٣٨ هـ): "إن الشفاعة لا تقبل للعصاة"[١]، ويقول أيضا: "الشفاعة لا تنفع يومئذ لأنها تزيد فى درجات المرتضين"[٢]، ويقول الإمام الأشعرى: "اختلفوا فى شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل هى لأهل الكبائر؟ فأنكرت المعتزلة ذلك، وقالت بإبطاله. وقال بعضهم: الشفاعة من النبى صلى الله عليه وسلم للمؤمنين أن يزادوا فى منازلهم من باب التفضل"[٣] .

وورد عن **الخوارج** أنهم أنكروا شفاعته صلى الله عليه وسلم فى أهل الكبائر من أمته ، يقول الإمام عبد القاهر البغدادى (ت ٤٢٩ هـ): " أنكرت الخوارج والقدرية الشفاعة فى أهل الذنوب"[٤]، ويقول الإمام الشهرستانى (٤٦٧ – ٥٤٨هـ): " قالت المعتزلة – الشفاعة –

---

[٤] الإمام الماتريدى: التوحيد، تحقيق/ د/ عاصم إبراهيم الكيالى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م، ص ٢٦٣.

[٥] الإمام الماتريدى: تأويلات أهل السنة، تحقيق/ د/ مجدى باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م، حـ٢، ص ٢٣٦.

[٦] الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، تحقيق / كلود سلامة، المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٣م، حـ٢، ص ٧٩٢. وانظر: الإمام اللامشي: التمهيد لقواعد التوحيد، ص ١٢٦.

[٧] القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٩٠. وانظر: متشابه القرآن، حـ٢، ص ٦٠٠.

[١] الإمام الزمخشرى: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، حـ ١ ، ص ٢٧٩.

[٢] الإمام الزمخشرى: المرجع السابق ، حـ ٤ ،ص ١٨٧.

[٣] الإمام الأشعرى: مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين ، حـ٢، ص١٦٦. وانظر : الإمام أبو المظفر الأسفراييينى: التبصير فى الدين ، ص ٣٩، ص ٤٠.

[٤] الإمام عبد القاهر البغدادى: أصول الدين، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨١م، ص ٢٤٤.

للمطيعين من المؤمنين بناء على مذهبهم أن الفاسق إذا خرج من الدنيا من غير توبة خلد فى النار ، لأنه قد استوجب النار بفسقه ومن دخل النار كان مغضوبا عليه لا يدخل الجنة ، وزادت الخوارج عليهم بأن كفروا صاحب الكبيرة"[٥].

مما سبق نجد أن الخلاف فى مسألة الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم مبنى على الخلاف فى مسألة العفو عن الكبائر فمن جوز العفو عنها بدون الشفاعة فمن باب أولى جوز العفو عنها مع الشفاعة وهم أهل السنة والجماعة . ومن قال بعدم جواز العفو عن الكبيرة وأن صاحبها مخلد فى النار منع الشفاعة فيها وهم المعتزلة والخوارج ، فعلم من ذلك أن مسألة الشفاعة فرع مسألة العفو عن الكبيرة بدون عكس، يقول الإمام سعد الدين التفتازانى (٧١٢ – ٧٩١ هـ): " الشفاعة ثابتة للرسل والأخيار ، فى حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار، خلافاً للمعتزلة. وهذا مبنى على من جوز العفو والمغفرة بدون الشفاعة، فبالشفاعة أولى. وعندهم : لما لم يجز، لم تجز"[٦].

واستدل المثبتون والمنكرون لشفاعته صلى الله عليه وسلم فى أهل الكبائر من أمته بأدلة كثيرة أهمها ما يلى:

١ـ أدلة المثبتين لشفاعته صلى الله عليه وسلم فى أهل الكبائر من أمته

أـ أدلة الأشاعرة

استدل الأشاعرة على إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم بأدلة كثيرة ، ذكر الإمام الرازى (ت ٦٠٦ هـ) بعضها فيما يلى:-

الحجة الأولى: إنه تعالى أمر محمداً عليه الصلاة والسلام بالاستغفار للمذنبين . فقال تعالى: "واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات" [١]والفاسق مؤمن بدليل قوله تعالى: "وإن طائفتان من

---

[٥] الإمام الشهرستانى: نهاية الأقدام فى علم الكلام ، حرره الفرجيوم ، مكتبة زهران ، ص ٤٧٠، ص ٤٧١. وانظر : الإمام الجوينى : الإرشاد، تحقيق / د/ محمد يوسف موسى، مكتبة الخانجى ، مصر ، ١٩٥٠م ، ص ٣٨٦.

[٦] الإمام سعد الدين التفتازانى : شرح العقائد النسفية، تحقيق/ د/ أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٨٨م، ص ٧٥.

(1) سورة محمد: آية رقم ١٩.

المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى"[2] فسماه مؤمناً حال كونه باغياً. وقال: " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى" [3] سماه مؤمناً حال قتل النفس بغير الحق . فثبت بهذا أن الله تعالى أمر محمداً عليه الصلاة والسلام بأن يستغفر للفاسق . فإذا طلب محمد عليه الصلاة والسلام المغفرة للفاسق، فلابد أن يريد أن لا يرده الله عن مطلوبه ، بل يقبل شفاعته. وإذا ثبت أن محمداً عليه الصلاة والسلام يريد ذلك، وجب أن يقبل الله ذلك لقوله : "ولسوف يعطيك ربك فترضى"[4] ويلزم من مجموع ذلك: أن الله تعالى يقبل شفاعة محمد عليه الصلاة والسلام فى حق الفساق.

الحجة الثانية: قوله تعالى: "يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفدا ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً"[5] فالآية دالة على حصول الشفاعة لأهل الكبائر. لأنه تعالى قال: "إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً" والتقدير: أن المجرمين لا يملكون أن يشفع لهم غيرهم، إلا إذا كانوا قد اتخذوا عند الرحمن عهدا. وهذا يقتضى أن كل من اتخذ عند الرحمن عهدا، دخل تحت هذه الآية وصاحب الكبيرة اتخذ عند الرحمن عهد الإيمان والتوحيد فوجب دخوله تحت هذه الآية.

الحجة الثالثة: قوله تعالى فى حق الملائكة: " ولا يشفعون إلا لمن ارتضى"[6] وصاحب الكبيرة مرتض عند الله بحسب إيمانه ، ومتى صدق عليه أنه مرتضى فى الصفة الفلانية ، صدق عليه أنه مرتض . لأنه متى صدق المركب ، فقد صدق المفرد. وإذا كان كذلك، وجب أن يدخل تحت قوله: " إلا لمن ارتضى" والاستثناء من النفى إثبات. فوجب ثبوت الشفاعة له.

الحجة الرابعة : قوله تعالى: "فما تنفعهم شفاعة الشافعين"[1] ذكر ذلك فى معرض التهديد للكفار، فلو كان حال المسلم كذلك ، لم يبق فى هذا التهديد فرق بين المؤمن والكافر، فكان تخصيص الكافر عبثاً.

الحجة الخامسة: قوله عليه الصلاة والسلام: "شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى" وهذا فيه الحجة على من أنكر الشفاعة أصلاً، ومن قال إنها لغير أهل الكبائر.[2].

---

(2) سورة الحجرات : آية رقم ٩.

(3) سورة البقرة: آية رقم ١٧٨.

(4) سورة الضحى : آية رقم ٥.

(5) سورة مريم: آيات رقم ٨٥ ، ٨٦، ٨٧.

(6) سورة الأنبياء : آية رقم ٢٨.

(1) سورة المدثر: آية رقم ٤٨.

ب- أدلة الماتريدية:

استدل أئمة الماتريدية على شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته بأدلة كثيرة – تكاد تكون نفس أدلة الأشاعرة – منها ما ذكره الإمام أبو المعين النسقى بقوله: "ولأهل الحق: أن الله تعالى قال فى حق الكافرين: (فما تنفعهم شفاعة الشافعين)[٣] ولو كان لا شفاعة لغير الكافرين، لم يكن لتخصيص الكافرين بالذكر فى حال تقبيح أمرهم معنى. وقد روى من غير طريق أنه عليه الصلاة والسلام قال: (شفاعتى لأهل الكبار من أمتى) وقد روى بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة دخل بها الخبر فى حد التواتر، والاشتهار، فدل أنها ثابتة لهم . وكذا أخبار كثيرة فى خروج أقوام من النار بألفاظ مختلفة"[٤].

٢- أدلة المنكرين لشفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته والرد عليها

أ- أدلة المعتزلة

استدل المعتزلة على إنكار شفاعته صلى الله وسلم لأهل الكبائر من أمته بأدلة كثيرة منها ما يلى:-

١- الآيات الدالة على نفى الشفاعة بالكلية ، فيخص المطيع والتائب بالإجماع فتبقى حجة فيما وراء ذلك، مثل قوله تعالى: "واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها شفاعة"[١] والضمير فى " ولا يقبل منها شفاعة" ، و " ولا تنفعها شفاعة"[٢] للنفس المبهمة

---

(2) الإمام الرازى: كتاب الأربعين فى أصول الدين، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٦ هـ، حـ٢ ، ص ٢٤٥ – ص ٢٤٨. انظر: الإمام سعد الدين التفتازانى: شرح المقاصد، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت، ٢٠٠١م ، حـ ٣ ، ص ٣٩٩. والإمام الإيجى: المواقف فى علم الكلام ، عالم الكتب ، بيروت ، ص ٣٨٠.

(3) سورة المدثر: آية رقم ٤٨.

(4) الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٧٩٣. وانظر: التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق/ د/ جيب الله حسن أحمد، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م ، ص ٣٧٣. والإمام أبو البركات النسفي: شرح العمدة، ص ٤٠، ص ٤١. والإمام سعد الدين التفتازانى: شرح العقائد النسفية، تحقيق / د/ أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، ص ٧٥، ص ٧٦. والكمال ابن أبى شريف: المسامرة بشرح المسايرة لابن الهمام ، المطبعة الكبرى الأميرية بمصر، ١٣١٧ هـ، ص ٢١٥.

(1) سورة البقرة: آية رقم ٤٨.

(2) سورة البقرة : آية رقم ١٢٣.

العامة. وكقوله تعالى. "من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة"[٣] وكقوله تعالى:"ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع"[٤] أى يجاب.يعنى لا شفاعة أصلاً.[٥].

٢- ما يشعر بنفى الشفاعة لصاحب الكبيرة منطوقا كقوله تعالى: "ولا يشفعون إلا لمن ارتضى"[٦]فإنه ليس بمرتض . أو مفهوما كقوله تعالى حكاية عن حملة العرش: " ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شئ رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك"[٧] ولا فرق بين شفاعة الملائكة والأنبياء.[٨].

٣- أجمعت الأمة على أنهم يقولون: "اللهم اجعلنا من أهل شفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم" ولو لم تحصل أهلية الشفاعة إلا لأهل الكبائر، لكان معنى هذا السؤال : اللهم اجعلنا من أهل الكبائر ومن الفساق . ومعلوم أن ذلك باطل.[٩].

---

[3] سورة البقرة : آية رقم ٢٥٤.

[4] سورة غافر: آية رقم ١٨.

[5] الإمام سعد الدين التفتازانى: شرح المقاصد، حـ ٣، ص ٤٠٠. وانظر : القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٨٩. والإمام أبو القاسم الزمخشرى: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، حـ١، ٢٧٩ . والإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٧٩٢. والإمام الرازى : كتاب الأربعين ، حـ٢، ص ٢٤٨، ص ٢٤٩.

[6] سورة الأنبياء : آية رقم ٢٨.

[7] سورة غافر: آية رقم ٧.

[8] الإمام سعد الدين التفتازانى: شرح المقاصد، حـ٣، ص ٤٠١. وانظر : القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٩. والإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٧٩٢.

[9] الإمام سعد الدين التفتازانى: شرح المقاصد، حـ٣، ص٤٠١ . وانظر: القاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٩٢. والإمام الرازى: كتاب الأربعين ، حـ٢، ص ٢٥٠.

٤- إن القول بإثبات الشفاعة لأهل الكبائر تجرئة للناس على الذنوب، وهو باطل.[١].

٥- إن من حلف بطلاق امرأته أنه يعمل عملا يستوجب به الشفاعة أو ينال به الشفاعة ، يؤمر بالعمل الصالح ولا يؤمر بالفسق، لما فى الأمر به خروج عن الإسلام ، دل ذلك أن الذى ينال الشفاعة هو المطيع دون العاصى[٢].

مناقشة أدلة المعتزلة

ناقش أئمة أهل السنة والجماعة أدلة المعتزلة السابقة وبينوا بطلانها على النحو التالى:-

الجواب عن الأول:- بعد تسليم العموم فى الأزمان والأحوال أنها تختص بالكفار جمعاً بين الأدلة على أن الظالم على الإطلاق هو الكافر، وأن نفى النصرة لا يستلزم نفى الشفاعة لأنها طلب على خضوع، والنصرة ربما تنبئ عن مدافعة ومغالبة . هذا بعد تسليم كون الكلام لعموم السلب ، لا سلب العموم.[٣]

والجواب عن الثانى:- بأنا لا نسلم أن من ارتضى لا يتناول الفاسق ، فإنه مرتض من جهة الإيمان والعمل الصالح، وإن كان مبغوضا من جهة المعصية، بخلاف الكافر المتصف بمثل العدل، أو الجور، فإنه ليس بمرتضى عند الله تعالى أصلا لفوات أصل الحسنات وأساس الكمالات . ولا نسلم أن الذين تابوا لا يتناول الفاسق فإن المراد تابوا عن الشرك ، إذ لا معنى لطلب مغفرة من تاب عن المعاصى وعمل صالحا عندكم لكونه عبثا أو طلبا لترك الظلم بمنع المستحق حقه . هذا بعد تسليم دلالة التخصيص بالوصف على نفى الحكم عما عداه.[٤]

---

(1) الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين، حـ٢، ص ٧٩٣. وانظر : الشيخ زين الدين قاسم الحنفى: حاشيته على المسايرة بهامش المسامرة لابن أبى شريف ، ص ٢١٧.

(2) الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢ ، ص ٧٩٢، ص ٧٩٣. وانظر : القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٩٣. والقاضى الباقلانى: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ص ١٦٨.

(3) الإمام سعد الدين التفتازانى: شرح المقاصد، حـ٣، ص ٤٠١. وانظر: شرح العقائد النسفية ، ص ٧٦. والإمام الرازى: كتاب الأربعين فى أصول الدين، حـ٢، ص ٢٤٨ – ص ٢٥٠. والتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، حـ٣، ص ٧٠. والإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين، حـ٢، ص ٧٩٤. والإمام الآمدى: أبكار الأفكار فى أصول الدين ، تحقيق / د/ أحمد فريد المهدى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م، حـ٣، ص ٢٩٣ –ص ٢٩٥. والإمام الإيجى: المواقف فى علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، ص ٣٨٠.

(4) الإمام سعد الدين التفتازانى : شرح المقاصد، حـ٣ ، ص ٤٠١. وانظر: القاضى الباقلانى: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص ١٦٧. والإمام الرازى: كتاب الأربعين فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٢٥٠. والإمام أبو المعين النسفى : تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٧٩٤.

والجواب عن الثالث:- أن المراد " اجعلنا من أهل الشفاعة" على تقدير المعاصى كما فى قولنا: اجعلنا من أهل المغفرة وأهل التوبة. وتحقيقه أن المتصف بالصفات إذا اختص بكرامة منشأها بعض تلك الصفات دون البعض ، لم يكن استدعاء أهلية تلك الكرامة، إلا استدعاء الصفة التى هى منشأ تلك الكرامة. ألا يرى أن المعالجة، وإن لم تكن إلا للمريض لكن قولك: اللهم اجعلنى من أهل العلاج ليس طلبا للمرض؛ بل لقوة المزاج. فكذا هاهنا الشفاعة ، وإن اختصت بأهل الكبائر، لكن منشأها الإيمان، وبعض الحسنات التى تصير سببا لرضى الشفيع عنه ، وميله إليه. وبهذا يخرج الجواب عما قالوا إن من حلف بالطلاق أن يعمل ما يجعله أهلا للشفاعة أنه يؤمر بالطاعات ، لا بالمعاصى.[1].

والجواب عن الرابع:- إن إثبات الشفاعة ليس فيه تجرئة، لأن كل من ارتكب مأثما لا يدرى بطريق اليقين أنه ينال شفاعة لا محالة. وعنده أنه يقدر على التوبة لا محالة، وذلك صحيح فهذا أولى بل فيه دفع اليأس والقنوط الموقعين لصاحبهما فى الكفر[2].

والجواب عن الخامس:- إن الحالف إن حلف على أن يعمل عملا يستحق به الشفاعة حانث فى يمينه لأن من نال الشفاعة فى الآخرة فإنما ينالها بفضل من الله تعالى بلا استحقاق وإن حلف أن يعمل عملا يصير به من أهل الشفاعة أمرناه بأن يعتقد أصولنا فى التوحيد والنبوات. وأن يجتنب البدع الضالة وأن يتبرأ من أهل البدع على العموم ممن لا يرى الشفاعة على الخصوص وأن يلعن منكرى الشفاعة من الخوارج والقدرية، فإنه إذا اعتقد ذلك بر فى يمينه وكان ممن يجوز الشفاعة إن كان له ذنب وجاز أن يكون هو شفيعاً لغيره[3].

---

(1) الإمام سعد الدين التفتازانى: شرح المقاصد، حـ٣، ص ٤٠١، ص ٤٠٢. وانظر: الإمام الرازى: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، حـ٣، ص ٧٠. والإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين، حـ٢، ص ٧٩٥.

(2) الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٧٩٦، ص ٧٩٧. وانظر: الشيخ زين الدين قاسم الحنفى: حاشيته على المسايرة بها مش المسامرة لابن أبى شريف ، ص ٢١٨.

(3) الإمام عبد القاهر البغدادى: أصول الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨١م، ص ٤٤٥. وانظر: القاضى الباقلانى: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ص ١٦٨، ص ١٦٩. وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص٤٢٩. والإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين، حـ٢، ص ٧٩٦.

ب- أدلة الخوارج:

أنكرت الخوارج الشفاعة فى أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنهم يقولون بخلود أهل الكبائر فى النار، يقول الإمام الأشعرى: " أما الوعيد فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج واحد لأنهم يقولون: إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم فى النار خالدين فيها مخلدين ، غير أن الخوارج يقولون: إن مرتكبى الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين، والمعتزلة يقولون: إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين [١]، ويقول أبو المعين النسفى : "يقول جمهور الخوارج إن من عصى الله تعالى فقد كفر فكان كافرا، وحكمه أنه يخلد فى النار، صغيرة كان ما فعل أو كبيرة"[٢].

واستدل جمهور الخوارج القائلين بخلود أهل الكبائر والصغائر فى النار بأدلة كثيرة أهمها:-

١- قوله تعالى:"إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيرا"[٣]

أخبر أن كل من أكل مال اليتيم يأكل النار ويدخل السعير ولم يذكر الخروج، وقول الله تعالى: "ومن يعصى الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها"[٤] أوجب الخلود بالعصيان وبتعدى حدود الله تعالى وكل عاص تعدى حدود الله[٥].

٢- إن صاحب الكبائر والصغائر بالعصيان قد خالف أمر الله تعالى كما بالكفر خالف أمر الله تعالى[٦]

---

[1] الإمام الأشعرى : مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، حـ١ ، ص ٢٠٤. وانظر : جلال الدين الدوانى: شرح جلال الدين الدوانى على العقائد العضدية بها مش حاشية الكلنبوى، دار سعادات ، ١٣١٦هـ، حـ٢، ص ٢٦٩. والقاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٦٦.

[2] الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٧٦٧. وانظر: الإمام أبو اليسر البزدوى: أصول الدين ، حققه وقدم له / د/ هانز بيتر لنس ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م، ص ١٣٢.

[3] سورة النساء: آية رقم ١٠.

[4] سورة النساء: آية رقم ١٤.

[5] الإمام أبو اليسر البزدوى: أصول الدين ، ص ١٣٣. وانظر: والإمام الآمدي:غاية المرام في علم الكلام ، ص٣٠٣.

[6] الإمام أبو اليسر البزدوى: المرجع السابق، نفس الصفحة.

٣- إبليس عليه لعنة الله كان عارفا بالله مطيعا له غير أنه ارتكب كبيرة وهو الامتناع من السجود لآدم عليه السلام فاستوجب اللعن والتكفير والتخليد فى النار[٧]

مناقشة أدلة الخوارج

قال أهل السنة والجماعة إن أهل الكبائر لا يخلدون فى النار وإن خرجوا من الدنيا من غير توبة ولله تعالى فيهم مشيئة إن شاء غفر لهم بشفاعة شفيع ولا يدخلهم النار ويدخلهم الجنة، أو من غير شفاعة شفيع يغفر لهم ولا يدخلهم النار، وإن شاء أدخلهم النار ويحبس فيها على ما يريد ثم يخرجهم فيدخلهم الجنة بشفاعة شفيع أو من غير شفاعة شفيع ولا يخلدهم فى النار البتة، وأما أهل الصغائر فإن صغائرهم تصير مغفرة بالحسنات[١].

وناقش أهل السنة والجماعة شبه الخوارج السابقة وبينوا بطلانها على النحو التالى:-

الجواب عن الأول: ليس فى النصوص المذكورة ذكر التأبيد، بل فيه ذكر الخلود فحسب والخلود عبارة عن المكث ونحن نقول بأن الله تعالى قد يدخل العصاة من المؤمنين فى النار وقد يطول مكث بعضهم فيها وقد لا يدخلهم فيها بل يغفر لهم قبل الإدخال فيدخلهم الجنة.

والجواب عن الثانى: لا يقصد بالمعصية مخالفة أمر الله تعالى ولا مخالفته ، بل يقصد قضاء الشهوة ولهذا لا يعصيه اختياراً فيما لا يميل إليه نفسه بل يدعو إليه شهوته فهو ليس بمخالف أمر الله تعالى اعتقاداً ولو كان مخالفاً كان مخالفاً فعلاً من حيث إنه لم يأت بما أمره الله تعالى به أو لم ينته عما نهى الله عنه.

والجواب عن الثالث: إن إبليس كفر لاستكباره على الله وترك التعظيم له، قال الله تعالى: "إلا إبليس أبى واستكبر"[٢] وقال خبراً عن إبليس بعد ما قال : "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى أستكبرت أم كنت من العالين قال أنا خير منه"[٣] الآية فهذا ترك التعظيم واعتقاد منه أن الله

---

[7] الإمام الشهر ستانى: نهاية الأقدام فى علم الكلام ، ص ٤٧١. وانظر : الإمام أبو اليسر البزدوى: أصول الدين، ص ١٣٤. والإمام الآمدي: غاية المرام في علم الكلام ، ص ٣٠٣.

[1] الإمام أبو اليسر البزدوى: أصول الدين ، ص ١٣٨ . وانظر : الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، حـ٢، ص ٧٦٦.

[2] سورة البقرة: آية رقم ٣٤.

[3] سورة ص: آيتان رقم ٧٥، ٧٦.

تعالى غير حكيم ومخطئ فيما أمره به فكان هذا جهلا منه بالألوهية فكفر لهذا لا بترك المأمور به.[٤]

مما سبق نجد لا معنى لما ذهب إليه الخوارج والمعتزلة من خلود صاحب الكبيرة فى النار على وجه التأبيد، فقولهم هذا من الأقوال المنحرفة على حد تعبير ابن أبى العز الحنفى (ت ٧٩٢)هـ صاحب كتاب شرح الطحاوية فيقول: " الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم فى النار كالخوارج والمعتزلة"[١] لمخالفتهم النصوص الصريحة التى تدل على أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار، وإنهم إن دخلوها أخرجوا منها وختم لهم بالخلود فى الجنة. فالله تعالى إن شاء غفر لهم بشفاعة شفيع ، أو من غير شفاعة شفيع.

وليس فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم تجرئة على الذنوب لأن كل من ارتكب مأثما لا يدرى بطريق اليقين أنه ينال شفاعة لا محالة، بل فيه دفع اليأس والقنوط الموقعين لصاحبهما فى الكفر.

والشفعاء أنفسهم لا يعلمون من أنفسهم أن لهم من الطاعة ما يستحقون به هذه المنزلة العظيمة عند الله تعالى، ولا يعلمون هل أذن لهم فى تلك الشفاعة أو لا ؟

---

[4] الإمام أبو اليسر البزدوى: أصول الدين، ص ١٣٨ – ص ١٤٠. وانظر: الإمام أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين، حـ٢، ص ٧٧٨. وجلال الدين الدوانى: شرح الدوانى على العقائد العضدية بها مش حاشية الكلنبوى على شرح الدوانى ، حـ٢ ، ص ٢٦٩.

[1] ابن أبى العز الحنفى: شرح الطحاوية ، تحقيق / د/ عبد الرحمن عميرة ، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٣م، حـ٢، ص ٤٤.

المطلب الثانى
موقف الإمام محمد عبده من الشفاعة

من خلال المطلب السابق نجد أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة فى مسألة الشفاعة فى الآخرة فى موضعين :

أحدهما: فى معنى الشفاعة وهى عند أهل السنة والجماعة طلب العفو من الذى وقع الجناية فى حقه ، وعند المعتزلة: طلب زيادة الدرجات للمشفوع له.

والثانى: فى من هو المشفوع له فعند أهل السنة والجماعة هو صاحب الكبيرة، وعند المعتزلة هو المؤمن الذى لم يجر عليه كبيرة، أو جرت وتاب عنها. وزادت الخوارج على المعتزلة بأن كفروا صاحب الكبيرة.

فما موقف الإمام محمد عبده من الشفاعة ؟ وإلى أى الفرق الكلامية الإسلامية – فى هذه المسألة – يميل؟ هذا ما سوف نوضحه بالتفصيل من خلال العناصر الآتية:-

أولاً: رأى الإمام محمد عبده فى الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم

وافق الإمام محمد عبده جمهور الماتريدية فى القول بوجوب الحكمة فى الوعد والوعيد وعدم الخلف فيهما إلا أن ذلك ليس بواجب عليه تعالى على سبيل استحقاق الثواب والعقاب[١]، بل الثواب فضله والعقاب عدله.[٢] فالكافرون مخلدون فى النار أبدا، والمؤمنون مخلدون فى الجنان أبدا.[٣] أما أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم ممن دخل النار، هل يشفع لهم فيخرجون منها أولا؟ للإمام محمد عبده فى هذه المسألة رأيان هما:-

الـ رأى الأول: ما ذكره الإمام محمد عبده فى "رسالة العقيدة المحمدية" حينما سرد عقيدة أهل السنة والجماعة فى مسألة الشفاعة فقال : "الشفاعة للمذنبين حق خلافا للمعتزلة"[٤]، وقال فى مقدمة رسالة العقيدة المحمدية: "فهذه عقائد أهل الحق أهل السنة والجماعة أعلى الله كلمتهم،

---

(1) انظر : الإمام محمد عبده: حاشيته على شرح الدوانى على العقائد العضدية ، المنشورة تحت عنوان " الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين"، تحقيق/ د/ سليمان دنيا، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م، ص ٥٤٦، ص ٥٤٧، ص ٥٥٤. وقارن: الشيخ زادة: نظم الفرائد وجمع الفوائد، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٣١٧ هـ، ص ٢٨، ص ٢٩.

(2) انظر : الإمام محمد عبده: المصدر السابق، ص ٥٥٦.

(3) الإمام محمد عبده: العقيدة المحمدية ، مطبعة المنار، الطبعة الثانية، مصر ، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٥، ص ٢٩.

(4) الإمام محمد عبده : المصدر السابق، نفس الصفحة.

وأيد بالنصر دولتهم ، وهى ما يجب على كل طالب للنجاة ومريد للسعادة أن يعتقده ، وأن هذا السيد الفقير محمد عبده بن عبده بن حسن خير الله من أهالى محلة نصر بمدينة البحيرة من مديريات الوجه البحرى، من القطر المصرى، يسردها كما يعتقدها"[٥].

من خلال النصين السابقين نجد الإمام محمد عبده يعتقد ما يعتقده أهل السنة والجماعة من العقائد ومنها إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم.

الرأى الثانى: ما ذكره الإمام محمد عبده فى تفسيره للقرآن الكريم ما يفيد بنفى الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم. ويعد ما ذكره الإمام محمد عبده فى تفسيره للقرآن الكريم هو رأيه الأخير، وذلك لأنه بدأ بقراءة التفسير فى الأزهر سنة ١٣١٧ هجرية، وانتهى منه سنة ١٣٢٣ هجرية عند تفسير قوله تعالى: "وكان الله بكل شئ محيطاً" من الآية ١٢٦ من سورة النساء، وتوفى فى نفس السنة، يقول الإمام محمد رشيد رضا: "ولم أزل أقنعه بقراءة التفسير فى الأزهر فاقتنع وبدأ بالدرس بعد ثلاثة أشهر ونصف أى فى غرة المحرم سنة ١٣١٧ هجرية وانتهى منه فى منتصف المحرم سنة ١٣٢٣ هجرية عند تفسير قوله تعالى: (وكان الله بكل شئ محيطاً) من الآية ١٢٦ من سورة النساء، فقرأ زهاء خمسة أجزاء فى ست سنين، إذ توفى لثمان خلون من جمادى الأولى منها رحمه الله تعالى وأثابه"[١].

أما " رسالة العقيدة المحمدية" التى ذكر الإمام محمد عبده فيها رأيه الأول فقد انتهى من تنسيق عباراتها وترتيب معانيها سنة ١٢٩٤ هجرية ، وتم نشرها سنة ١٢٩٩ هجرية ، أى قبل بدأ قراءة تفسيره للقرآن الكريم فى الأزهر ، يقول الإمام محمد عبده فى نهاية رسالة العقيدة المحمدية: "نسق عبارتها ورتب معانيها الفقير إلى ربه محمد عبده وفقه الله لما يرضيه آمين وذلك فى نهار اليوم الخامس من جمادى الآخر سنة ١٢٩٤ من تاريخ الهجرة على صاحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وتم نشرها فى سادس ربيع الأول سنة ١٢٩٩ هجرية"[٢].

---

(5) الإمام محمد عبده : المصدر السابق ، ص ٢٢.

(1) الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ١، ص ١٤.

(2) الإمام محمد عبده: العقيدة المحمدية ، ص ٣١.

ويرى الإمام محمد رشيد رضا أن عقيدة الإمام محمد عبده هى ما بينه فى "رسالة التوحيد" وما نشر فى تفسيره للقرآن الكريم، فيقول فى نهاية "رسالة الواردات" للإمام محمد عبده: "وعقيدة الإمام محمد عبده ما بينه فى رسالة التوحيد أبلغ بيان، ونشرناه فى تفسير القرآن"[٣] .

ولخلو " رسالة التوحيد" للإمام محمد عبده من مسألة الشفاعة سوف أكتفى بتوضيح رأى الإمام محمد عبده من خلال ما نشره الإمام محمد رشيد رضا من تفسير الإمام محمد عبده للقرآن الكريم من أول سورة الفاتحة حتى قوله تعالى (وكان الله بكل شئ محيطاً) من الآية ١٢٦ من سورة النساء، وما ذكره الإمام محمد عبده فى تفسيره لجزء عم من القرآن الكريم. وذلك من خلال السطور التالية:

يرى الإمام محمد عبده أن يوم القيامة قد أستأثر الله عز وجل فيه بالأمر كله فلا شفيع ولا نصير، يقول الإمام محمد عبده : "إن يوم الدين لا محاباة فيه ولا مواساة ولا يجد المرء ما يعول عليه سوى ما قدمت يداه يحفوه الأولياء ويخذله الشفعاء ويتبرأ منه الأقرباء، يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً، فلا تحمل عنها ذنبها ولا تدفع عنها عتباً، والأمر يومئذ لله وحده فلا شفيع ولا نصير ولا وزير ولا مشير وهو الذى وعد وأوعد على لسان رسله وهو أصدق قائل فى قوله وأعدل فاعل فى فعله فلا مهرب لعامل من جزاء عمله حيث قد أستأثر الله بالأمر كله"[١].

ومن هنا نجد الإمام محمد عبده قد رفض الشفاعة التى كان يقول بها المشركون وأهل الكتاب عامة، يقول الإمام محمد رشيد رضا: " قال الأستاذ الإمام فى تفسير قوله تعالى: (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه)[٢] ما محصله: إن فى هذا الاستثناء قطعاً لأمل الشافعين والمتكلين على الشفاعة المعروفة التى كان يقول بها المشركون وأهل الكتاب عامة ببيان انفراده تعالى بالسلطان والملك وعدم جراءة أحد من عبيده على الشفاعة أو التكلم بدون إذنه، وإذنه غير معروف لأحد من خلقه"[٣]، ويقول أيضا: " قال الأستاذ الإمام: جملة الآية وما فى معناها إنذار للمسلمين أن يكونوا كأهل الكتاب الذين يتكلون فى نجاتهم على شفاعة سلفهم فأوقعهم

---

[3] الإمام محمد رشيد رضا: خاتمة رسالة الواردات فى نظريات المتكلمين والصوفية فى الفلسفة الإلهية، ويليها العقيدة المحمدية وكلاهما للإمام محمد عبده، مطبعة المنار، الطبعة الثانية ، مصر، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٥م، ص ٢١.

[1] الإمام محمد عبده: تفسير القرآن الكريم، جزء عم، الجمعية الخيرية الإسلامية، مطبعة مصر، الطبعة الثالثة ، ١٣٤١هـ ، ص ٣٨.

[2] سورة البقرة : آية رقم ٢٥٥.

[3] الإمام محمد رشيد : تفسير المنار، حـ٣، ص ٣١.

ذلك فى ترك المبالاة بالدين ولكن المسلمين اتبعوا بعد ذلك سننهم شبرا بشبر وذراعا بذراع وسبقوهم فى الاتكال على الشفاعة وما يترتب عليه من التهاون بالدين كما نرى – هذه القلوب التى خويت من ذكر الله وخلت من خشيته للجهل بما يجب من معرفته وهى على خطر الهلاك الأبدى – وهذه النفوس المنغمسة فى أقذار الشهوات ، المسترسلة فى فعل المنكرات، وهى تشعر بأنها على شفير جهنم تريد أن تتلهى بما يصمها عن سماع نذير الشريعة للفطرة التى أفسدتها الجهالات والأهواء لكيلا تتألم بما ينغص عليها لذاتها، أو يحتم عليها طاعة ربها، فلا ترى ألهية تضيفها إلى الدين ، ويرتضيه لها رؤساؤه الرسميون إلا كلمة الشفاعة التى تزعم أنها تعظم بها النبيين والصديقين ، وإن جعلتها بمعنى وثنى يخل بعظمة رب العالمين ، وكل من اغتر بذلك فشيطانه هو الذى يوسوس له ويمده فى الغى، وانها لنفوس ما عرفت عظمة الله ولا شعرت بالحياء منه فى حياتها ولا ظهر فى أعمالها أثر محبته، ولا احترم دينه وشريعته، وما أثر الإيمان به والحب له والرجاء بفضله إلا أخذ دينه بقوة وجد. وآيته بذلك المال والروح فى إعلاء كلمته، وتأييد شريعته، لا الامتنان عليه وعلى رسوله بقبول لقب الإسلام ، وتعظيمه بالقول والخيال ، دون القلوب والأعمال"(٤).

ويرى الإمام محمد عبده أن الشفاعة الواردة فى الأحاديث النبوية لا نحيط بحقيقتها مع تنزيه الله جل جلاله من المعروف من معنى الشفاعة فى لسان التخاطب العرفى.(١) وإن أمكن أن تكون هناك شفاعة بمعنى آخر يليق بجلاله تعالى كالدعاء المحض فإنه لا يجرؤ عليها أحد إلا بأذنه ، يقول الإمام محمد رشيد رضا: "قال الأستاذ الإمام: إذا أمكن أن تكون هناك شفاعة بمعنى آخر يليق بجلال الله تعالى كالدعاء المحض. فإنه لا يجرأ عليها أحد فى ذلك اليوم العصيب إلا بإذن الله تعالى. وإذنه تعالى مما استأثر بعلمه فلا يعلمه غيره إلا إذا شاء إعلامه به. ثم قال: وإنما يعرف إذنه تعالى بما حدد من الأحكام فى كتابه"(٢). والله تعالى يأذن لمن يشاء تكريما للعبد بدون تأثير فيما أراد، يقول الإمام محمد عبده: "والملائكة مع قربهم من الله لا يستطيع أحد منهم أن يشفع لأحد أو يستمنح منحة إلا إذا أذن الله له ولا يأذن إلا لمن

---

(4) الإمام محمد رشيد رضا: المصدر السابق، حـ٣، ص٣٤ ، ص٣٥.

(1) الإمام محمد رشيد رضا: المصدر السابق ، حـ١، ص ٣٠٨.

(2) الإمام محمد رشيد رضا: المصدر السابق، حـ٣، ص ٣٢.

علم أنه سيجاب وإنما يكون الكلام ضرباً من التكريم لمن يأذن الله له به يختص به من يشاء ولا أثر له فيما أراد البتة"[٣].

ومن هنا نجد الإمام محمد عبده نفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم، يقول الإمام محمد رشيد رضا: "قال الأستاذ الإمام : فمن بين أنه مستحق لعقابه فهو مستحق له لا يجرأ أحد أن يدعو له بالنجاة ومن بين أنه مستحق لرضوانه على هفوات ألم بها لم تحول وجهه عن الله تعالى إلى الباطل والفساد الذى يطبع على الروح فتسترسل فى الخطايا حتى تحيط بها وتملك عليها أمرها فذلك مستحق له منته إليه بوعد الله فى كتابه وفضله على عباده كما سبق فى علمه الأزلى"[٤]، ويقول أيضا: "قال الأستاذ الإمام : قالوا إن للاستثناء فى قوله تعالى (إلا بإذنه)[٥] واقعاً وهو أن نبينا عليه الصلاة والسلام يشفع فى فصل القضاء فيفتح باب الشفاعة فيدخل فيه غيره من الشفعاء كالأنبياء والأصفياء كما ثبت فى الأحاديث. وهى مسألة أنكرها المعتزلة وأثبتها أهل السنة. والله تعالى يأذن لمن يشاء، ويطلع على علمه باستحقاق الشفاعة من يشاء، كما علم من الاستثناء ، ونقول : أجمع كل من أهل السنة والمعتزلة وسائر فرق المسلمين على كمال علم الله تعالى واحاطته. وذلك يستلزم استحالة الشفاعة عنده بالمعنى المعهود، وأن مثل هذا الاستثناء ورد فى القرآن لتأكيد النفى. وبذلك نجمع بين الآيات التى تنفى الشفاعة بدون الاستثناء وبين هذه"[١].

وبهذا يكون الإمام محمد عبده قد وافق المعتزلة فى نفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم، يقول القاضى عبد الجبار: "إنه لا خلاف بين الأمة فى أن شفاعة النبى صلى الله عليه وسلم ثابته للأمة، وإنما الخلاف فى أنها تثبت لمن ؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين ، وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة"[٢].

واستدل الإمام محمد عبده على نفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم بأدلة نذكرها ونناقشها فيما يلى:-

---

(3) الإمام محمد عبده: تفسير القرآن الكريم ، جزء عم، ص ٧، ص ٨.

(4) الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ٣، ص ٣٢.

(5) سورة البقرة: آية رقم ٢٥٥.

(1) الإمام محمد رشيد رضا: المصدر السابق ، حـ٣، ص٣٢، ص٣٣.

(2) القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٧، ص٦٨٨.

ثانياً: أدلة الإمام محمد عبده على نفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم والرد عليهااستدل الإمام محمد عبده على نفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم بما يلى:-

١- فى القرآن الكريم آيات ناطقة بنفى الشفاعة مطلقا، كقوله تعالى فى وصف يوم القيامة (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة)[٣] وأخرى ناطقة بنفى منفعة الشفاعة، كقوله عز وجل (فما تنفعهم شفاعة الشافعين)[٤] وآيات تفيد النفى بمثل قوله (إلا بإذنه)[٥]، وقوله (إلا لمن ارتضى)[٦] فمن الناس من يحكم الثانى بالأول ، ومنهم من يرى أنه لا منافاة بينهما فنحتاج إلى حمل أحدهما على الآخر لأن هذا الاستثناء – أى الاستثناء بالإذن والمشيئة – معهود فى أسلوب القرآن فى مقام النفى القطعى للأشعار بأن ذلك بإذنه ومشيئته عز وجل ، كقوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله)[٧]، وقوله (خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك)[٨] فليس فى القرآن نص قطعى فى وقوع الشفاعة[٩].

والجواب:

بعد التسليم بدلالات الآيات السابقة على العموم فى الأشخاص والأزمان والأحوال، يجب تخصيصها بالكفار، جمعا بين الأدلة، فأصل العفو والشفاعة ثابت بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة والإجماع، يقول الإمام سعد الدين التفتازانى : "لنا : قوله تعالى (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات)[١] وقوله تعالى (فما تنفعهم شفاعة الشافعين)[٢] فإن أسلوب هذا الكلام يدل على ثبوت الشفاعة فى الجملة. وإلا لما كان لنفى نفعها عن الكافرين عند القصد إلى تقبيح حالهم وتحقيق بأسهم: معنى. لأن مثل هذا المقام يقتضى أن يوسموا بما يخصهم لا بما يعمهم وغيرهم. وليس المراد أن تعليق الحكم بالكافر يدل على نفيه عما عداه، حتى يرد عليه

---

[3] سورة البقرة: آية رقم ٢٥٤.

[4] سورة المدثر: آية رقم ٤٨.

[5] سورة البقرة: آية رقم ٢٥٥.

[6] سورة الأنبياء : آية رقم ٢٨.

[7] سورة الأعلى : آيتان رقم ٦، ٧.

[8] سورة هود: آية رقم ١٠٧.

[9] الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ١، ص ٣٠٧.

[1] سورة محمد: آية رقم ١٩.

[2] سورة المدثر: آية رقم ٤٨.

أنه إنما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة. وقوله عليه السلام (شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى) وهو مشهور ، بل الأحاديث فى باب الشفاعة متواترة المعنى... فأصل العفو والشفاعة ثابت بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة والإجماع"[٣] ، ويقول الشيخ محمود أبو دقيقة: "إن هذه الآيات قطعية الثبوت ظنية الدلالة لأنها قد خصت من الشفاعة لزيادة الثواب فإنها حاصلة للمؤمنين اتفاقا والعام إذا دخله التخصيص صار ظنيا وحينئذ يجوز تخصيصه بخبر الآحاد الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم (شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى) فلا يجوز الاقتصار على بعض القرآن دون بعض ولا على بعض السنة دون بعض ولا على القرآن دون بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى خاطبه ربه بقوله: (لتبين للناس ما نزل إليهم)[٤] وقد جاء فى القرآن ما يدل على صحة الشفاعة قال تعالى: (يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا)[٥] وقال تعالى: (ما من شفيع إلا من بعد إذنه)[٦] وغير ذلك من الآيات وحيث إن القرآن قد اشتمل على آيات فى موضوع واحد بعضها ينفيه وبعضها يثبته ولا يمكن أن يكون محط الإثبات والنفى واحدا لئلا يلزم التناقض فى كلام الله تعالى وهو محال فوجب إذا أن تكون الشفاعة التى نفاها البارى سبحانه وتعالى غير التى أثبتها فالشفاعة التى أبطلها هى الشفاعة للكفار المخلدين فى النار أما التى أثبتها فهى لمذنبى أهل الإسلام وبذلك جاء الخبر الصحيح"[١].

٢- أن الشفاعة تتعارض مع كمال علم الله تعالى لأنها تستلزم إعلام الله بمن يستحق الشفاعة وهو لا يعزب عن علمه شئ فى الأرض ولا فى السماء، يقول الإمام محمد رشيد رضا نقلا عن أستاذه الإمام محمد عبده فى تفسير قوله تعالى: (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم)[٢] وهذا دليل على نفى الشفاعة بالمعنى المعروف. وبيان ذلك أنه لما كان عالماً بكل شئ فعله العباد فى الماضى وما هو حاضر بين أيديهم وما يستقبلهم وكان ما يجازيهم به مبينا على هذا العلم

---

(3) الإمام سعد الدين التفتازانى: شرح العقائد النسفية ، ص ٧٥، ص ٧٦.

(4) سورة النحل: آية رقم ٤٤.

(5) سورة طه: آية رقم ١٠٩.

(6) سورة يونس : آية رقم ٣.

(1) د/ محمود أبو دقيقة : القول السديد فى علم التوحيد، حـ٣، ص٢٢٠، ص ٢٢١.

(2) سورة البقرة : آية رقم ٢٥٥.

كانت الشفاعة المعهودة مما يستحيل عليه تعالى. لأنها لا تتحقق إلا بإعلام الشفيع المشفوع عنده من أمر المشفوع له، وما يستحقه ما لم يكن يعلم[٣] .

والجواب:

أنه لا تلازم بين حدوث الشفاعة وبين إعلام الله استثنافا بما لم يكن يعلمه. لأن الله سبحانه وتعالى علم منذ الأزل بأن مرتكب الكبائر مستحق للعقاب ودخول النار وبأن الرسول صلى الله عليه وسلم يشفع فيه وبأنه سيقبل شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيه، وبأنه سيخرج من النار، فأين إعلام الله بما لم يكن يعلم إذا !! ، يقول الإمام الرازى: "إنه سبحانه عالم بأحوال الشافع والمشفوع له فيما يتعلق باستحقاق العقاب والثواب، لأنه عالم بجميع المعلومات لا يخفى عليه خافية، والشفعاء لا يعلمون من أنفسهم أن لهم من الطاعة ما يستحقون به هذه المنزلة العظيمة عند الله تعالى، ولا يعلمون أن الله تعالى هل أذن لهم فى تلك الشفاعة أو أنهم يستحقون المقت والزجر على ذلك"[٤].

٣- الشفاعة المعروفة التى يغتر بها الكافرون والفاسقون ويظنون أن الله تعالى يرجع عن تعذيب من استحق العذاب منهم لأجل أشخاص ينتظرون شفاعتهم هى مما يستحيل على الله تعالى لأنها – وهى من شأن أهل الظلم والبغى – تستلزم الجهل وهو ذو العلم المحيط[5].

والجواب:

نلاحظ من خلال هذا الدليل عودة الإمام محمد عبده – وتلميذه الإمام محمد رشيد رضا – فى تقويم مسألة الشفاعة إلى وجوب تعذيب العاصى لتحقيق الوعيد، وإثابة المطيع لتحقيق الوعد، وإلى التحسين والتقبيح العقليين[١] ويرد القاضى الباقلانى على وجوب تعذيب العاصى وإثابة

---

[3] الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ٣، ص ٣١.

[4] الإمام الرازى : التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، حـ٧، ص ١٢.

[5] الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ٣ ، ص ٣٢.

[1] ذهب الإمام محمد عبده إلى القول بوجوب تحقيق الوعد والوعيد تصديقاً للنصوص فالقول بأنه يجون أن يهلك الله مستحق البر والإحسان، وينعم ويفيض الخيرات على مستحق الويل والنكال شناعة زلت بها الأقدام ناشئة عن الجهل بمقام الربوبية. انظر : حاشيته على شرح الدوانى على العقائد العضدية، المنشورة تحت عنوان "الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين"، تحقيق/ د/ سليمان دنيا، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م، ص ٥٥٤، ص ٥٥٦. ورسالة التوحيد ، ص٥٨. ويقول الإمام محمد عبده عن مسألة الحسن والقبح: "فللأعمال الاختيارية حسن وقبح فى نفسها أو باعتبار أثرها فى الخاصة أو فى العامة، والحس أو العقل قادر على تمييز ما حسن منها وما قبح بالمعانى السابقة بدون توقف على سمع" رسالة التوحيد ، ص

المطيع وعلى التحسين والتقبيح العقليين بقوله: " إن الطاعة ليست بعلة الثواب، ولا المعصية علة للعقاب ، ولا يجب لأحد على الله تعالى ، بل الثواب وما أنعم به على العبد فضل منه، والعقاب عدل منه. ويجب على العبد ما أوجبه الله تعالى عليه ، ولا موجب ولا واجب على الله. والحسن ما وافق الأمر من الفعل، والقبيح ما وافق النهى من الفعل وليس الحسن حسنا من قبل الصورة ، ولا القبيح قبيحا من قبل الصورة. ويدل على صحة أنه لا واجب عليه لأحد من الخليقة قوله تعالى : (ليجزى الذين آمنوا وعملوا الصالحات من فضله)[٢] فأعلم أن ذلك بفضله لا بالعمل ، وإنما وعد الله سبحانه بالثواب وأوعد بالعقاب، وقوله الحق ووعده الصدق، فنصب الطاعات إمارة على الفوز بالدرجات ، والمعاصى إمارة على التردى فى الهلكات ، وكل ذلك إمارة للخلق بعضهم على بعض، لا اله سبحانه وتعالى؛ فإنه علم بالأشياء قبل كونها. ويدل على أن الحسن ما وافق الأمر والقبيح ما خالف الأمر: كإمساك يوم من شهر رمضان كصورة الإمساك يوم الفطر، إلا أنه فى أحدهما حسن لموافقة الشرع ، وفى الآخر قبيح لمخالفته ..... وجميع قواعد الشرع تدل على أن الحسن : ما حسنه الشرع وجوزه وسوغه. والقبيح: ما قبحه الشرع وحرمه ومنع منه، لا من حيث الصورة[٣].

فقبول الشفاعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستلزم الظلم والبغى، وإنما يستلزم العفو والرحمة، وعلى من يقع الظلم والبغى فى حال قبول الشفاعة؟ إن كان على المؤمنين الطائعين التائبين، فقد أخذوا حقهم كاملا حيث أثابهم الله عز وجل على الطاعة بفضله فنجاهم من نار جهنم وأدخلهم الجنة فى الوقت الذى دخل فيه العصاة والمذنبون من المؤمنين إلى نار جهنم ينتظرون شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم. فهل إذا تسمى الرحمة "ظلماً" والعفو والإحسان "بغيا" !!! يقول إمام الحرمين الجوينى (ت ٤٧٨هـ): "من استقر فى عقله أن الله تبارك وتعالى يفعل ما يشاء ، وتقرر لديه أنه لا يجب على رب الأرباب ثواب ولا عقاب لم ينكر جواز غفرانه وعفوه. وإن نزلنا على مقدار عقول المخالفين فى تشبيههم أحكام فعل الله تبارك وتعالى بأفعال المخلوقين، فقد تقرر عند العقلاء قاطبة: أن العفو والصفح

---

٧٢. وانظر: حاشيته على شرح جلال الدين الدوانى على العقائد العضدية ، ص ٥٧٠. وتفسير سورة العصر، مطبعة المنار، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ص ٤٥.

[2] سورة الروم: آية رقم ٤٥.

[3] القاضى الباقلانى: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ص ٤٦، ص ٤٧.

والتجاوز عن المجرمين من مكارم الأخلاق ، ومعالى الأمور، وقد أطبقت طبقات الخلق على تفنن آرائهم واختلاف أهوائهم: على تحسين التجاوز والعفو عند القدرة"[1].

وعلى العموم فقد خلط الإمام محمد عبده – فى تفسيره للقرآن الكريم – بين الشفاعة المعروفة بين الناس فى الدنيا وبين الشفاعة فى الآخرة فذكر ما يفيد بنفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم واستدل على ذلك بأدلة تتلخص فى أن الشفاعة تستلزم التغير فى علمه تعالى وإرادته، وهما يستحيلان على الله عز وجل ، كما أن فى القرآن الكريم آيات ناطقة بنفى الشفاعة مطلقا ، وأخرى ناطقة بنفى منفعة الشفاعة ، فليس فى القرآن الكريم نص قطعى على وقوع الشفاعة، أما بالنسبة للأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة فكان للإمام محمد عبده رأى فيها نذكره بالتفصيل فيما يلى:-

ثالثاً: رأى الإمام محمد عبده فى الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة والرد عليه

بعد أن رأى الإمام محمد عبده أنه لا يوجد فى القرآن الكريم نص قطعى على وقوع الشفاعة ، رأى أن الأحاديث النبوية المطهرة الواردة فى إثبات الشفاعة من المتشابهات التى فوض فيها السلف الأمر إلى الله تعالى، وأول فيها الخلف.

وسوف أعرض لرأيه هذا فى الأحاديث النبوية الواردة فى إثبات الشفاعة ثم أناقشه بالتفصيل فى السطور الآتية:-

---

[1] الإمام الجوينى: العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، تحقيق / د/ أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م، ص ٨٢.

١- رأى الإمام محمد عبده فى الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة

النقل والعقل عند الإمام محمد عبده ضروريان معا لاكتساب المعتقدات ، فيقول: " والذى علينا اعتقاده أن الدين الإسلامى دين توحيد فى العقائد لا دين تفريق فى القواعد، العقل من أشد أعوانه والنقل من أقوى أركانه، وما وراء ذلك فنزغات شياطين. وشهوات سلاطين والقرآن شاهد على كل بعمله، قاض عليه فى صوابه وخطئه[١]". فالنقل والعقل متلازمان والواجب الاعتماد عليهما معا لأن الشرع لا يمكن أن يأتى بما يستحيل عند العقل، يقول الإمام محمد عبده: "إن الدين إن جاء بشئ قد يعلو على الفهم، فلا يمكن أن يأتى بما يستحيل عند العقل"[٢].

ويرى الإمام محمد عبده أن العقل قد يأتى بعده النقل وقد يأتى مرة أخرى ليقوم بدور المفسر لما جاء به النص إلا أنه لا يجوز لهذا التفسير أن يتعارض مع النص، فيقول: "اتفق أهل الملة الإسلامية، إلا قليلا ممن لا ينظر إليه ، على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل، وبقى فى النظر طريقان: التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه وتفويض الأمر إلى الله فى علمه، والطريقة الثانية تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل، وبهذا الأصل، الذى قام عليه الكتاب وصحيح السنة وعمل النبى صلى الله عليه وسلم، مهدت بين يدى العقل كل سبيل ، وأزيلت من سبيله جميع العقبات، واتسع له المجال إلى غير حد. فماذا عساه يبلغ الفيلسوف حتى يذهب إلى ما هو أبعد من هذا؟"[٣].

كما يرى الإمام محمد عبده أن من أحوال الآخرة ما لا يصل إليه العقل الإنسانى وحده، فيقول: "من أحوال الحياة الأخرى، ما لا يمكن لعقل بشرى أن يصل إليه وحده. وهو تفصيل اللذائذ والآلام وطرق المحاسبة على الأعمال ولو بوجه ما ... لهذا كان العقل الإنسانى محتاجاً – فى قيادة القوة الإدراكية والبدنية إلى ما هو خير له فى الحياتين – إلى معين يستعين

---

[1] الإمام محمد عبده: رسالة التوحيد، مكتبة القاهرة، الطبعة السابعة عشرة، ١٣٧٩هـ، – ١٩٦٠م، ص ٢٤.

[2] الإمام محمد عبده: المصدر السابق، ص٩.

[3] الإمام محمد عبده : الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، دار المنار، مصر، ١٣٧٣هـ، ص ٥٢، ص ٥٣.

به فى تحديد أحكام الأعمال وتعيين الوجه فى الاعتقاد وبصفات الألوهية ومعرفة ما ينبغى أن يعرف من أحوال الآخرة... وذلك المعين هو النبى"[٤].

والإمام محمد عبده يرى أنه يجب تصديق النبى صلى الله عليه وسلم وما جاء به من صريح القرآن الكريم وتواتر الخبر الصحيح من الأحاديث النبوية المطهرة ، ويجب أن يقتصر فى الاعتقاد على ما هو صريح فى الخبر، فيقول: "ويجب تصديق خبر النبى محمد صلى الله عليه وسلم ، والإيمان بما جاء به، ونعنى بما جاء به ما صرح به الكتاب العزيز، وما تواتر الخبر به تواتراً صحيحاً مستوفيا لشرائطه ، وهو ما أخبر به جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة فى أمر محسوس، ومن ذلك أحوال ما بعد الموت من بعث ونعيم فى جنة، وعذاب فى نار، وحساب على حسنات وسيئات وغير ذلك مما هو معروف. ويجب أن يقتصر فى الاعتقاد على ما هو صريح فى الخبر ولا تجوز الزيادة على ما هو قطعى بظنى. وشرط صحة الاعتقاد أن لا يكون فيه شئ يمس التنزيه وعلو المقام الإلهى عن مشابهة المخلوقين"[١].

وأما ما ورد من الأحاديث المتواترة ما يوهم ظاهره غير المراد وجب صرف الظاهر إما بالتفويض أو التأويل، يقول الإمام محمد عبده: "فإن ورد ما يوهم ظاهره غير مراد فى المتواتر، وجب صرف الظاهر إما بتسليم لله فى العلم بمعناه مع اعتقاد أن الظاهر غير مراد أو بتأويل تقوم عليه القرائن المقبولة[٢]، ويقول أيضا: "إن جاء ما يوهم ظاهر ذلك – من باب المحال – فى شئ من الوارد فيها وجب على العقل أن يعتقد أن الظاهر غير مراد، وله الخيار بعد ذلك فى التأويل مسترشدا ببقية ما جاء على لسان من ورد المتشابه فى كلامه، وفى التفويض إلى الله فى علمه. وفى سلفنا من الناجين من أخذ بالأول ومنهم من أخذ بالثانى"[٣].

ولقد اعتبر الإمام محمد عبده الأحاديث النبوية المطهرة الواردة فى إثبات الشفاعة من المتشابهات وبالتالى إما يفوض فيها الأمر إلى الله تعالى وإما يؤولها بالدعاء المحض الذى لا يستلزم التغيير فى علمه تعالى وإرادته، يقول الإمام محمد رشيد رضا: "قال الأستاذ الإمام: إن ما ورد فى الحديث يأتى فيه الخلاف بين السلف والخلف فى المتشابهات، فنفوض معنى ذلك إليه تعالى أو تحمله على الدعاء الذى يفعل الله تعالى عقبه ما سبق فى علمه الأزلى أن

---

(4) الإمام محمد عبده: رسالة التوحيد، ص ٧٨ – ص ٨١.

(1) الإمام محمد عبده: رسالة التوحيد ، ص ٢٠١، ص ٢٠٠٢.

(2) الإمام محمد عبده : المصدر السابق، ص ٢٠٠٢.

(3) الإمام محمد عبده: المصدر السابق ، ص ١٣٠، ص ١٣١.

سيفعله مع القطع بأن الشافع لم يغير شيئا من علمه ولم يحدث تأثيرا ما فى إرادته تعالى. وبذلك تظهر كرامة الله لعبده بما أوقع الفعل عقيب دعائه"[٤] ، ويقول أيضا: " قال شيخنا: فما ورد فى إثبات الشفاعة يكون على هذا من المتشابهات وفيه يقضى مذهب السلف بالتفويض والتسليم، وأنها مزية يختص الله بها من يشاء يوم القيامة عبر عنها بهذه العبارة (الشفاعة) ولا نحيط بحقيقتها مع تنزيه الله جل جلاله عن المعروف من معنى الشفاعة فى لسان التخاطب العرفى. وأما مذهب الخلف فى التأويل قلنا نحمل الشفاعة فيه على أنها دعاء يستجيبه الله تعالى والأحاديث الواردة فى الشفاعة تدل على هذا ، ففى رواية الصحيحين وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وسلم يسجد يوم القيامة ويثنى على الله تعالى بثناء يلهمه يومئذ فيقال له (ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع) وليس فى الشفاعة بهذا المعنى أن الله سبحانه يرجع عن إرادة كان أرادها لأجل الشافع وإنما هى إظهار كرامة للشافع بتنفيذ الإرادة الأزلية عقيب دعائه ، وليس فيها أيضا ما يقوى غرور المغرورين الذين يتهاونون بأوامر الدين ونواهيه اعتمادا على شفاعة الشافعين ، بل فيه أن الأمر كله لله، وأنه لا ينفع أحداً فى الآخرة إلا طاعته ورضاه"[١].

من خلال النصين السابقين نجد أن الإمام محمد عبده يرى أن الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة من المتشابهات التى يقضى فيها مذهب السلف بالتفويض والتسليم، ومذهب الخلف بالتأويل ، على أن نحملها على أنها دعاء يستجيبه الله تعالى عقيب دعاء الشافع – تكريما له لوقوع الفعل عقيب دعائه – مع عدم التغيير فى علمه تعالى أو تأثيراً ما فى إرادته الأزلية.

٢- مناقشة رأى الإمام محمد عبده فى الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة

إن الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة ليست من المتشابهات كما يدعى الإمام محمد عبده بل هى من المحكم المعلوم المعنى، فقد فصلت عشرات الأحاديث النبوية المطهرة حقيقة الشفاعة ، وذكرت أنواعها، وكيفيتها ، وبينتها بيانا شافيا، فلا مجال للقول بأنها من المتشابهات ولا مبرر للتفويض والتسليم، ولم يوجد أحد من السلف رأى بأن أحاديث الشفاعة من المتشابهات ولا من قال بأن نفوض فيها الأمر لله تعالى كما يدعى الإمام محمد عبده، يقول الإمام ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٨هـ): "وأما سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة : فأثبتوا ما جاءت به السنة عن النبى صلى الله عليه وسلم: من شفاعته لأهل

---

(4) الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار ، حـ٣ ، ص ٣٣.

(1) الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ١، ص ٣٠٧، ص ٣٠٨.

الكبائر من أمته، وغير ذلك من أنواع شفاعاته ، وشفاعة غيره من الأنبياء والملائكة. وقالوا: لا يخلد فى النار من أهل التوحيد أحد"[٢] ويقول أيضا : "إن أحاديث الشفاعة فى أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم؛ وقد اتفق عليها السلف من الصحابة وتابعيهم بإحسان، وأئمة المسلمين ، وإنما نازع فى ذلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة ونحوهم"[١]، ويقول الإمام النووى (ت ٦٧٦هـ): "وقد جاءت الآثار التى بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة فى الآخرة لمذنبى المؤمنين ، وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها ، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها ، وتعلقوا بمذاهبهم فى تخليد المذنبين فى النار"[٢].

من خلال النصوص السابقة نجد أن أحاديث الشفاعة فى أهل الكبائر ثابتة عن النبى صلى الله عليه وسلم، اتفق عليها السلف والخلف – وأنكرت الخوارج والمعتزلة – ولم يفوض السلف فيها الأمر لله تعالى كما ادعى الإمام محمد عبده.

وأما عن تفسير الإمام محمد عبده الشفاعة الواردة فى الأحاديث النبوية المطهرة بالدعاء فقد تأثر به ببعض المعتزلة، يقول الإمام الماتريدى: "وقال بعضهم: الشفاعة تخرج على وجهين: على ذكر محاسن أحد عند آخر ليقدر له عنده المنزلة والمرتبة ، والثانى أن يدعوا له، فالأول هو الذى يحتمل توجيه الشفاعة إليه، والثانى قد بين فيمن يقوله : (الذين يحملون العرش) إلى قوله (وذلك هو الفوز العظيم)[٣]، وقوله : (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى)[٤] والحرف يدل على وجهى الشفاعة؛ لأن المرتضى ذو منزلة وقدر هو ممن تضمنته آية شفاعة الملائكة"[٥].

---

[2] الإمام ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، تحقيق / محمد حامد الفقى، مكتبة السنة المحمدية، الطبعة الثانية ، ص ٤٤٤.

[1] الإمام ابن تيمية: مجموع فتاوى ابن تيمية، جمعه ورتبه/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصى النجدى الحنبلى، إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين، السعودية، حـ ٤ ، ص ٣٠٩. وانظر:نفس المرجع، حـ١، ص ٣١٨.

[2] الإمام النووى: صحيح مسلم بشرح النووى، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م، حـ٣، ص ٢٩.

[3] سورة غافر : آيات رقم ٧، ٨، ٩.

[4] سورة الأنبياء : آية رقم ٢٨.

[5] الإمام الماتريدى: التوحيد، ص ٢٦٣.

ويرد الإمام الماتريدى على قول المعتزلة أن الشفاعة تخرج على الوجهين السابقين: أن الوجه الأول لا يكون فى الآخرة لوجهين: الأول: أن ذلك فى تقدير الأمر عند من يجهله، والله جل ثناؤه هو العليم بحقيقة ذلك وغيره يجوز عليه خفاء الحقائق، والثانى: أن الأعمال مكتوبة كل صغير وكبير منها فهى كافية التقدير إن كان فى حق الاحتجاج أو إن كان فى حق الإعلام ، فعلم الله يغنى عن ذلك. أما عن الوجه الثانى وهو الدعاء له، فيجيب الإمام الماتريدى: أنه يدعى ويشفع فيمن له مآثم وذنب، لا لمن كانت أفعاله حسنة وخيرة لأنه تقبيح الشفاعة فيه لوجوه، أولها : أن ذلك لا يجوز فى الحكمة فكأنهم طلبوا ألا يجور ويسفه، وثانيها: أن ذلك مثاب حقه الشكر والحمد والدعاء له وكتمان ذلك كفران، ومحال الإذن فى مثله والدعاء، إن ذلك فى الموعود بالجنة والمبشر بها فطلب مثله يوجب الجهالة بذلك. وعلى هذا فالذى يستحق الشفاعة هم العصاة المذنبون.[١].

ورد الدكتور سعد الدين السيد صالح على تفسير الإمام محمد عبده للشفاعة بالدعاء بقوله: "ليس هناك ما يدعوا إلى تفسير الشفاعة بالدعاء. وإذا كان الدعاء لا يستلزم ما توهمه من تغيير علم الله، فالشفاعة كذلك لا تستلزم تغييرا فى علم الله ولا تأثيرا فى إرادته، وإذا فلا مبرر لإنكارها ، لأنها ثابته بنصوص الكتاب والسنة التى من سايرها ، فقد ساير منطق العقل، ومن حاد عنها رمى به عقله فى واد من الشبه والأوهام"[٢].

وذهب الإمام محمد عبده إلى أن استجابة الله تعالى لدعاء الشافع يكون تكريما له لوقوع الفعل عقيب دعائه، يقول الإمام محمد رشيد رضا نقلاً عن الإمام محمد عبده: " وليس فى الشفاعة بهذا المعنى أن الله سبحانه يرجع عن إرادة كان أرادها لأجل الشافع وإنما هى إظهار كرامة للشافع بتنفيذ الإرادة الأزلية عقيب دعائه(٣) وهذا الكلام يكاد يكون نفس كلام القاضى عبد الجبار الذى سأل نفسه فقال:"إن المشفوع إليه إذا أجاب الشفيع هل يكون مكرماً له أم لا ؟ والأصل فيه أنه يكون مكرما له، لأنه لابد من أن يكون قد قصد بالإجابة إكرامه، وإلا لم يكن إيصاله تلك المنفعة إلى الغير ودفعه ذلك الضرر بشفاعته"[٤].

---

(1)الإمام الماتريدى: المرجع السابق ، ص ٢٦٣، ص ٢٦٤ بتصرف.

(2)د/ سعد الدين السيد صالح: شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، بحث فى المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، العدد الثانى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، ص ٧٧.

(3)الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ١، ص٣٠٨. وانظر: نفس المصدر حـ٣، ص ٣٣.

(4)القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨.

ولقد نسب الإمام محمد رشيد رضا تفسير الشفاعة بالدعاء إلى الإمام ابن تيمية رحمه الله.[٥] وفى الحقيقة أنه من الخطأ نسبة هذا الرأى إلى الإمام ابن تيمية وذلك لأن مذهبه فى مسألة الشفاعة متوافق مع مذهب أهل السنة والجماعة ، يقول الإمام ابن تيمية: "ولا نزاع بين جماهير الأمة أنه يجوز أن يشفع لأهل الطاعة المستحقين للثواب؛ ولكن كثيرا من أهل البدع والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعته لأهل الكبائر، فقالوا : لا يشفع لأهل الكبائر، بناء على أن أهل الكبائر عندهم لا يغفر الله لهم ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة ولا غيرها. ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنة والجماعة أنه صلى الله عليه وسلم يشفع فى أهل الكبائر. وأنه لا يخلد فى النار من أهل الإيمان أحد؛ بل يخرج من النار من فى قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال ذرة من إيمان"[١]، ويقول أيضا : "ومحمد صلى الله عليه وسلم سيد الشفعاء لديه وشفاعته أعظم الشفاعات وجاهه عند الله أعظم الجاهات ويوم القيامة إذا طلب الخلق الشفاعة من آدم ثم من نوح ثم من إبراهيم ثم من موسى ثم من عيسى كل واحد يحيلهم على الآخر فإذا جاءوا إلى المسيح يقول: اذهبوا إلى محمد عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال: (فاذهب فإذا رأيت ربى خررت له ساجداً وأحمد ربى بمحامد يفتحها على لا أحسنها الآن فيقال أى محمد ارفع رأسك وقل يسمع وسل تعطه واشفع تشفع. قال فيحد لى حداً فأدخلهم الجنة) الحديث. فمن أنكر شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم فى أهل الكبائر فهو مبتدع ضال كما ينكرها الخوارج والمعتزلة"[٢] ويعلل الدكتور محمد قمر الدولة ناصف بهذا النص على خطأ صاحب تفسير المنار فى نسبة تفسير الشفاعة بالدعاء للإمام

---

(5)انظر : الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار، حـ١ هامش ص٣٠٨ حيث علق على تفسير الإمام محمد عبده للشفاعة بالدعاء فقال: "قال بمثل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ولم يعدوه تأويلا"، وانظر : تفسير المنار ، حـ٣ ، ص ٣٣ حيث قال معقبا على تفسير الإمام محمد عبده للشفاعة: "وأقول وبهذا فسر الشفاعة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله" ففى النصين السابقين نجد الإمام محمد رشيد رضا نسب هذا الرأى إلى الإمام ابن تيمية. وحينما قال فى النص الثانى (وأقول) فذلك ليفصل كلامه عن كلام الإمام محمد عبده السابق عليه وهذا كان منهج الإمام محمد رشيد رضا فى تفسير المنار، فيقول فى مقدمته للتفسير، حـ١ ، ص ١٥" على أنه لم يكن كله نقلا عن الأستاذ الإمام ومعزوا إليه بل كان تفسيرا للكاتب من إنشائه اقتبس فيه من تلك الدروس العالية جل ما استفاده منها، لذلك كنت أعزوا إليه القول المنقول عنه إذا جاء بعد كلام لى بعده قلت فى بدئه أقول".

(1) الإمام ابن تيمية : مجموع فتاوى ابن تيمية ، حـ١، ص٣١٨.

(2) الإمام ابن تيمية : المرجع السابق ، حـ٢٧ ، ص ٣٤١.

ابن تيمية ، فيقول: "وأرى أن نسبة هذا الرأى إلى ابن تيمية خطأ من حيث المنهج بل فيه من التناقض ما يجعلنا نستبعد أن يصدر ذلك عن ابن تيمية ودليلى على ذلك: أولا: أن ابن تيمية أفنى عمره وهو يحارب التأويل فكيف يسوغ أن ينسب إليه هذا الرأى الذى نسبه الشيخ محمد عبده إلى الخلف المؤولين فى مقابل السلف المفوضين كما نص على ذلك بقوله (مذهب الخلف فى التأويل حمل الشفاعة على الدعاء) فهذه نسبة أرى أنها باطلة لأن ابن تيمية ليس من المؤولين وإن كان يقع فى التأويل فى بعض الأحيان فذلك عندما تكون الضرورة قاضية بذلك... ثانياً: نص ابن تيمية الذى بين أيدينا يهدم هذا الرأى من أساسه ويؤكد أن نسبة هذا الرأى إلى ابن تيمية نسبة باطلة ... فابن تيمية هنا يتفق مع الأشاعرة تماماً"[٣].

ولقد فسر الدكتور مصطفى محمود الشفاعة بعدة تفسيرات منها بأنها تأتى بمعنى الدعاء فيقول: "إن معنى الشفاعة هى دعاء النبى لمسلمى هذه الأمة بأن يختم حياتهم بتوبة"[١] ثم يؤيد ما يراه بما ينسبه إلى الإمام ابن تيمية فيقول: "ويرى ابن تيمية أنها دعاء يدعوه النبى صلى الله عليه وسلم فيستجيبه المولى جل وعلا وليس فى الشفاعة بهذا المعنى رجوع المولى عن إرادته لأجل الشافع وإنما هى إظهار كرامة للشافع وليس فيها ما يغرى ضعاف النفوس الذين يتهاونون فى أوامر الله ونواهيه اعتمادا على الشفاعة"[٢]. والمتتبع لهذا النص يجد الدكتور مصطفى محمود قد نقل نفس نص صاحب المنار وتبناه – وإن لم يشر إلى الإمام محمد عبده ولا تلميذه الإمام محمد رشيد رضا – وهذا يدل على مدى تأثر الدكتور مصطفى محمود فى أحد تفسيراته للشفاعة بالدعاء ونسبة هذا الرأى إلى الإمام ابن تيمية بالإمام محمد عبده وتلميذه الإمام محمد رشيد رضا الذى قال: " قال شيخنا: وأما مذهب الخلف فى التأويل قلنا أن نحمل الشفاعة فيه على أنها دعاء يستجيبه الله تعالى والأحاديث الواردة فى الشفاعة تدل على هذا ففى رواية الصحيحين وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وسلم يسجد يوم القيامة ويثنى على الله تعالى بثناء يلهمه يومئذ فيقال له (ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع) وليس فى الشفاعة بهذا المعنى أن الله سبحانه يرجع عن إرادة كان أرادها لأجل الشافع وإنما هى إظهار كرامة للشافع بتنفيذ الإرادة الأزلية عقيب دعائه ، وليس فيها أيضا ما يقوى غرور المغرورين الذين يتهاونون بأوامر الدين ونواهيه اعتمادا على شفاعة الشافعين ، بل فيه أن

---

(3) د/ محمد قمر الدولة ناصف: السمعيات من شرح المقاصد للتفتازانى بشرح وتعليق الدكتور/ محمد قمر الدولة ناصف، دار بانسيه للطباعة ، الزقازيق، ص ٣٣٩، ص ٣٤٠.

(1) د/ مصطفى محمود: الشفاعة، طبعة أخبار اليوم، عدد يوليو، ١٩٩٩م، ص ١٩.

(2) د/ مصطفى محمود : المرجع السابق ، ص ٨١.

الأمر كله لله، وأنه لا ينفع أحداً فى الآخرة إلا طاعته ورضاه"[٣] ويعلق الإمام محمد رشيد رضا على هذا التفسير للشفاعة فيقول: "قال بمثل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ولم يعدوه تأويلا"[٤].

من خلال النصوص السابقة نجد أن تفسير الدكتور مصطفى محمود للشفاعة بالدعاء – فى أحد تفسيراته – لم يكن اتجاها خاصا به بل إنما سبقه إليه الإمام محمد عبده وتلميذه الإمام محمد رشيد رضا وقد أعجبه هذا الرأى فأخذه وتبناه وإن اختلف معهما فى الحكم على الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم، حيث عدها الإمام محمد عبده – وتلميذه الإمام محمد رشيد رضا – من المتشابهات التى اختلف فيها مذهب السلف والخلف[١]، بينما ذهب الدكتور مصطفى محمود إلى أنها أحاديث موضوعة ولا أساس لها من الصحة بل وتتناقض مع الثوابت القرآنية فيقول :" والثوابت القرآنية تتناقض تماماً مع مرويات الأحاديث النبوية فى كتب السيرة عن إخراجه لمن يشاء من أمته من النار مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة ولا أساس لها من الصحة، ولا يمكن أن تكون قد صدرت عن النبى .. وهذا يؤكد أن كل ما ذكر عن إخراج الرسول عليه الصلاة والسلام بشفاعته للبعض من النار وإدخالهم الجنة يناقض صريح القرآن ولا يمكن أن يكون له أساس من الصحة[٢].

وبهذا نرى أن الدكتور مصطفى محمود عندما رأى أن الأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم أحاديث موضوعة ولا أساس لها من الصحة لم يخرج عن مذهب المعتزلة، يقول القاضى عبد الجبار:" إن الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة، خلاف ما تقوله المرجئة. وقد تعلقوا فى ذلك بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: (شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى) وقالوا: إن النبى صلى الله عليه وسلم قد نص على صريح ما ذهبنا إليه. والجواب: أن هذا الخبر لم تثبت صحته أولاً، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبى، ومسألتنا طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به.

---

(3) الإمام محمد رشيد رضا: تفسير المنار: حـ ١ ، ص ٣٠٨. وانظر: نفس المصدر، حـ٣، ص ٣٣.

(4) الإمام محمد رشيد رضا: المصدر السابق ، حـ١ ، هامش ص ٣٠٨. وانظر: نفس المصدر،حـ٣، ص ٣٣.

[1] انظر: الإمام محمد رشيد رضا : تفسير المنار، حـ١ ، ص ٣٠٧، و حـ ٣ ، ص ٣٣.

[2] د/ مصطفى محمود: مقال بعنوان: "وما هم بخارجين من النار "، جريدة الأهرام المصرية ، بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٥م. وانظر: الشفاعة محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمعارضين ، ص ٣٢ وما بعدها.

ثم إنه معارض بأخبار رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى باب الوعيد، نحو قوله: (لا يدخل الجنة نمام ولا مدمن خمر ولا عاق)[٣]، وقوله: (من قتل نفسه بحديدة فحديدته فى يده يجأبها بطنه يوم القيامة فى نار جهنم خالداً مخلداً)[٤] إلى غير ذلك، فليس بأن يوجد بما أوردوه أولى من أن يوجد بما رويناه، فيجب اطراحهما جميعاً، أو حمل أحدهما على الآخر، فنحمله على ما يقتضيه كتاب الله وسنة رسوله، ونقول: المراد به شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى إذا تابوا"[١].

ولقد رد القاضى الباقلانى على ذكر المعتزلة للأخبار السابقة المعارضة لأخبار الشفاعة بقوله: "إن هذه الأخبار : أن منها ما صح ومنها ما لم يصح ويجمع بين الكل، فتحمل هذه الأخبار على من فعل ذلك مستحلا لفعله، أو فعله على وجه التكذيب للصادق فيما أخبر به أن هذا الفعل كبيرة حرام، ونحو ذلك، وهذا صحيح لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة) فقال أبو ذر: وإن زنا، وإن سرق؟ فقال: (وإن زنا، وسرق، وقتل، وشرب الخمر، وإن رغم أنف أبى ذر)[٢] فصح ما قلناه، وقبلنا جميع الأخبار الصحاح ولم نضرب بعضها ببعض ، ولا أسقطنا بعضها ببعض ، كما يفعل أهل البدع"[٣].

فالأحاديث الواردة فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم متواترة المعنى[٤]، وإنكارها جهل وعناد وطعن فى القرآن الكريم وصحيح الأخبار[٥]، ومن هنا

---

[3] أخرجه الإمام النسائى: سنن النسائى بشرح جلال الدين السيوطى، دار الجيل؛ بيروت ، كتاب الأشربة ، باب" الرواية فى المدمنين فى الخمر، حـ٨، ص ٣١٨. والإمام عبد الرازق الصنعانى: المصنف ، تحقيق / حبيب الرحمن الأعظمى ، المكتب الإسلامى ، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٩٧٢م، باب المخنثين والمذكرات ، حديث رقم ٢٠٤٣٧ ، حـ١١ ، ص ٢٤٣.

(4)أخرجه الإمام البخارى: صحيح البخارى، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، كتاب الطب ، باب" شرب السم و الدواء وبما يخاف منه" ، حديث رقم ٥٦٦١، حـ ٤ ، ص ٦٠.

[1] القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص ٦٩٠، ص ٦٩١.

[2] أخرجه الإمام البخارى: صحيح البخارى ، كتاب اللباس، باب" الثياب البيض" ، حديث رقم ٥٧٠٩، حـ٤، ص ٦٩.

[3] القاضى الباقلانى: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ص ١٦٦. وانظر : الإمام أبو المعين النسفى : تبصرة الأدلة فى أصول الدين، حـ٢،ص٧٩٣.

[4] انظر: الإمام سعد الدين التفتازانى : شرح العقائد النسفية ، ص ٧٦. وابن أبى شريف: المسامرة بشرح المسايرة لابن الهمام ، ص ٢١٦، ص ٢١٧. والقاضى الباقلانى: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق/

نجد الإمام محمد عبده أثبتها ، ولم ينكرها؛ ولكنه جعلها من المتشابهات التى فوض فيها السلف ، وأول فيها الخلف بالدعاء.

والواقع ليس هناك مجال لدعوى الإمام محمد عبده بأنها من المتشابهات ، ولا مبرر للتفويض والتسليم كما أنه ليس هناك ما يدعو بتفسير الشفاعة بالدعاء، فإذا كان الدعاء – كما قال الإمام محمد عبده – لا يستلزم تغيير علم الله تعالى، فالشفاعة كذلك لا تستلزم تغيراً فى علم الله تعالى ولا تأثيراً فى إرادته.

الشيخ عماد الدين حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٩٣م، ص ٤١٨، ص ٤١٩.

(5) القاضى الباقلانى: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ص ١٦٤. وانظر : الشيخ زين الدين قاسم الحنفى : حاشيته على المسايرة بهامش المسامرة لابن أبى شريف، ص ٢١٧.

الخاتمــة

أجمع المسلمون على ثبوت الشفاعة فى الآخرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما الخلاف بينهم لمن تثبت هذه الشفاعة، فعند أهل السنة والجماعة للمذنبين من المؤمنين، وعند المعتزلة للتائبين المطيعين من المؤمنين.

والخلاف فى مسألة الشفاعة مبنى على الخلاف فى مسألة العفو عن الكبائر فمن جوز العفو عنها بدون الشفاعة جوز العفو عنها مع الشفاعة ، ومن لم يجوز العفو عن الكبيرة وأن صاحبها مخلد فى النار منع الشفاعة فيها.

ولقد وافق الإمام محمد عبده فى "رسالة العقيدة المحمدية" مذهب أهل السنة والجماعة فى إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم؛ إلا أنه خالفهم فى "تفسيره للقرآن الكريم" فخلط بين الشفاعة المعروفة بين الناس فى الدنيا والشفاعة فى الآخرة، وذكر فيه ما يفيد نفى الشفاعة عن أهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم لما تستلزمه من تغير فى علم الله تعالى وإرادته.

ويبدو أن الإمام محمد عبده قد شعر بضعف موقفه أمام الأحاديث النبوية المطهرة الواردة فى إثبات الشفاعة ، فلم يرفضها ، بل جعلها من المتشابهات التى قضى فيها السلف بالتفويض والتسليم، والخلف بالتأويل. والإمام محمد عبده بذلك يكاد يلزم نفسه بإثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمته صلى الله عليه وسلم، ولكنه يحاول الهروب من خلال دعواه إلى التفويض والتسليم مع أن المعتزلة وهو متأثر بمنهجهم فى هذه المسألة يرفضون التفويض والتسليم وإنما يحددون للمتشابهات معانى من عند أنفسهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

أولا مؤلفات الإمام محمد عبده:

١- الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، مطبعة المنار، القاهرة ، ١٣٧٣هـ.

٢- تفسير القرآن الكريم، جزء عم، الجمعية الخيرية الإسلامية ، مطبعة مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤١هـ.

٣- تفسير سورة العصر، مطبعة المنار، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، بدون تاريخ.

٤- حاشيته على شرح جلال الدين الدوانى على العقائد العضدية ، وهى منشورة تحت عنوان " الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين "، تحقيق / د/ سليمان دنيا، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٥- رسالة التوحيد، مكتبة القاهرة ، الطبعة السابعة عشرة، القاهرة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م.

٦- رسالة الواردات فى نظريات المتكلمين والصوفية فى الفلسفة الإلهية، ويليها رسالة العقيدة المحمدية، مطبعة المنار، الطبعة الثانية، مصر ، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م.

ثانياً: المراجع العربية:

الآمدى (الإمام سيف الدين)

١- أبكار الأفكار فى أصول الدين، تحقيق / د/ أحمد فريد المهدى ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢- غاية المرام في علم الكلام، تحقيق / د/ حسن محمود عبداللطيف ، المجلس الأعلي للشئون الاسلاميه ، القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

الأسفراييني (الإمام أبو المظفر)

٣- التبصير فى الدين ، تحقيق / محمد زاهد الكوثرى، مطبعة الأنوار، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠م.

الأشعرى (الإمام أبو الحسن)

٤- الإبانة عن أصول الديانة ، تحقيق / د/ فوقية حسين محمود، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٥- مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين ، تحقيق / د/ محمد محى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م.

الأمير (العلامة محمد بن محمد بن أحمد السنباوى)

٦- حاشيته على شرح الإمام الشيخ عبد السلام على الجوهرة فى علم الكلام ، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، بدون تاريخ.

أمين (أحمد)

٧- زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، بدون تاريخ.

أمين(د/ عثمان)

٨- رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٥م.

الإيجى (الإمام عضد الدين)

٩- المواقف فى علم الكلام ، عالم الكتب ، بيروت، بدون تاريخ.

ابن أبى شريف (كمال الدين المقدسى)

١٠-المسامرة بشرح المسايرة للعلامة الكمال بن الهمام فى علم الكلام، وبها مشها حاشية الشيخ زين الدين قاسم الحنفى على المسايرة، المطبعة الكبرى الأميرية ، الطبعة الأولى، مصر، ١٣١٧هـ.

الباقلانى (القاضى أبو بكر محمد بن الطيب)

١١-الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق/ محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

١٢-تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، تحقيق/ عماد الدين أحمد حيدر، **مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٩٣م.**

البزدوى (الإمام أبو اليسر محمد بن محمد بن عبد الكريم)

١٣-أصول الدين، حققه وقدم له / د/ هانز بيترلنس، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م.

البغدادى (الإمام عبد القاهر)

١٤-أصول الدين ، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ، بيروت، ١٩٨١م.

١٥-الفرق بين الفرق، تحقيق/ د/ محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م.

البهى (د/ محمد)

١٦-الإمام محمد عبده ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٧-الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، مكتبة وهبة، الطبعة الثامنة، القاهرة، ١٩٥٧م.

التفتازانى (الإمام سعد الدين)

١٨-شرح العقائد النسفية ، تحقيق / د/ أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

١٩-شرح المقاصد ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

ابن تيمية (الشيخ تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم)

٢٠-اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، تحقيق/ محمد حامد الفقى، مكتبة السنة المحمدية ، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
٢١-مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمعه ورتبه / عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصى النجدى الحنبلى، إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين، السعودية ، بدون تاريخ.

الجرجانى (الشريف على بن محمد بن محمد)

٢٢-التعريفات ، تحقيق / محمد على أبو العباس، مكتبة القرآن ، القاهرة، ٢٠٠٣م.

الجوينى (إمام الحرمين أبو المعالى)

٢٣-الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول ألآعتقاد، تحقيق/ د/ محمد يوسف موسى ، مكتبة الخانجى ، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠م.
٢٤-العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، تحقيق / د/ أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، مصر ، ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م.

الجندى (عبد الحليم)

٢٥-الإمام محمد عبده ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ.

حماده (د/ عبد المنعم)

٢٦-الأستاذ محمد عبده، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ، ١٩٤٥م.

الحنفى (ابن أبى العز)

٢٧-شرح الطحاوية فى العقدية السلفية ، تحقيق/ د/ أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ. وطبعة أخرى، تحقيق/ د/ عبد الرحمن عميرة ، مكتبة المعارف، الرياض ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣م.

أبو دقيقة (د/ محمود)

٢٨-القول السديد فى علم التوحيد، الجزء الثالث، مطبعة العلوم، القاهرة ، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣م.

الرازى (أبو بكر)

٢٩-مختار الصحاح ، تحقيق/ السيد محمود خاطر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة التاسعة، القاهرة ، ١٩٦٢م.

الرازى (الإمام فخر الدين)

٣٠-التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، تحقيق / خليل محى الدين الميس، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥م.
٣١-كتاب الأربعين فى أصول الدين ، تحقيق/ د/ أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦م.

رضا (الإمام محمد رشيد)

٣٢-تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، مطبعة المنار، الطبعة الأولى، مصر، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١م.
٣٣-تفسير المنار، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت. بدون تاريخ.

الزمخشرى (الإمام أبو القاسم)

٣٤-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.

شحاته (د/ عبد الله)

٣٥-منهج الإمام محمد عبده فى تفسير القرآن، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

الشهر ستانى (الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)

٣٦-نهاية الأقدام فى علم الكلام ، حرره الفرجيوم، مكتبة زهران القاهرة، بدون تاريخ.

صالح (د/ سعد الدين السيد)

٣٧-شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، بحث منشور فى المجلة العلمية بكلية أصول الدين بالزقازيق، العدد الثانى، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

الشيخ زادة (عبد الرحيم بن على)

٣٨-نظم الفرائد وجمع الفوائد، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٣١٧هـ.

الصاوى (العلامة أحمد)

٣٩-حاشيته على شرح أبى البركات أحمد الدردير على منظومته فى العقائد المسماه بالخريدة البهية ، طبع بالمطبعة الأزهرية ، الطبعة الرابعة ، مصر، ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠م.

الصعيدى (د/ عبد المتعال)

٤٠-المجددون فى الإسلام ، مكتبة ومطبعة الآداب، القاهرة ، بدون تاريخ.

عبد الجبار (القاضى)

٤١-تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت، بدون تاريخ.
٤٢-شرح الأصول الخمسة، تحقيق/ د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
٤٣-متشابه القرآن، تحقيق / عدنان محمد زرزور، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، بدون تاريخ.

عبد الرازق (الشيخ مصطفى)

٤٤- محمد عبده ، دار المعارف، مصر ، ١٩٤٦م.

عبد الرحيم (د/ عبد الغفار)

٤٥-الإمام محمد عبده ومنهجه فى التفسير، المركز العربى للثقافة والعلوم ، بدون تاريخ.

العقاد (عباس محمود)

٤٦-محمد عبده عبقرى الإصلاح والتعليم، القاهرة، ١٩٨٠م.

الكفوى (أبو البقاء)

٤٧-الكليات ، تقديم / عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، بيروت، ١٩٩٨م.

الكلنبوى (الشيخ إسماعيل بن مصطفى بن محمود)

٤٨-حاشيته على شرح جلال الدين الدوانى، وبها مشها حاشيتى المرجانى والخلخالى، دار سعادات، ١٣١٦ هـ.

اللامشي (الإمام أبو الثناء محمود)

٤٩-**التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق / عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٩٥ م.**

الماتريدى (الإمام أبو منصور)

٥٠-تأويلات أهل السنة، تحقيق / د/ مجدى باسلوم ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م.

٥١-التوحيد ، تحقيق / د/ عاصم إبراهيم الكيالى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

محمود (د/ مصطفى)

٥٢-الشفاعة محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمعارضين، طبعة أخبار اليوم، عدد يوليو، ١٩٩٩

ابن منظور (إمام أبو الفضل جمال الدين)

٥٣-لسان العرب ، الجزء الثامن ، مادة "شفع" ، دار صادر، بيروت ، بدون تاريخ.

ناصف (د/ محمد قمر الدولة)

٥٤-السمعيات من شرح المقاصد للتفتازانى ، شرح وتعليق ، دار بانسية للطباعة، الزقازيق، بدون تاريخ.

النسفي (الإمام أبوالبركات)

٥٥-شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة المسمي بالاعتماد في الاعتقاد، تحقيق الدكتور / عبدالله محمد عبدالله إسماعيل، الدار الإسلامية للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، ٢٠٠٧.

النسفى (الإمام أبو المعين)

٥٦-تبصرة الأدلة فى أصول الدين ، تحقيق / كلود سلامة، المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية، مطبعة الجفان والجابى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٣م.

٥٧-التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق/ د/ جيب الله حسن أحمد ، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.